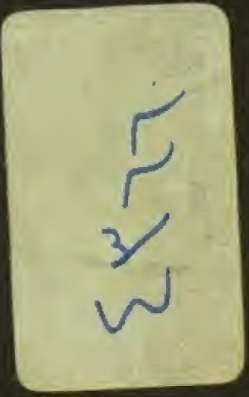


- الفن : ... / اصول الفقه الرقم : ٤٣٦٦
- العنوان : ... منار الأنوار
- اسم المؤلف : الشيخ الامام ابو البركات عبد الله بن احمد المعروف بحافظ الدين الشافعي المتوفى ٧١٠ هـ
- مصادره :
- أوله :
- آخره :
- اسم النسخ : في فضل الله بن مصطفى بن حسين
- نوع الخط وتاريخ النسخ : كتبت بقلم الشيخ في ١١٠٦ هـ
- ملاحظات :
- عدد الأوراق : ٧٠ عدد الأسطر : ١٢ المقاس : ١٠/٥ سم
- المكتبة المصور عنها المخطوط ورقمه فيها : مكتبة مطيع حافظ (١٣١) جامعة (٥٠)



٤٣٦٦

٤٣٦٦



٤٣٦٦





مكتبة جامعة القاهرة
عبد الوهاب

مكتبة جامعة القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة

هذا متن منار في اصول الشريعة

کتابت به فضل الله ربی و

قوله في عبد الله بن مكي

1850

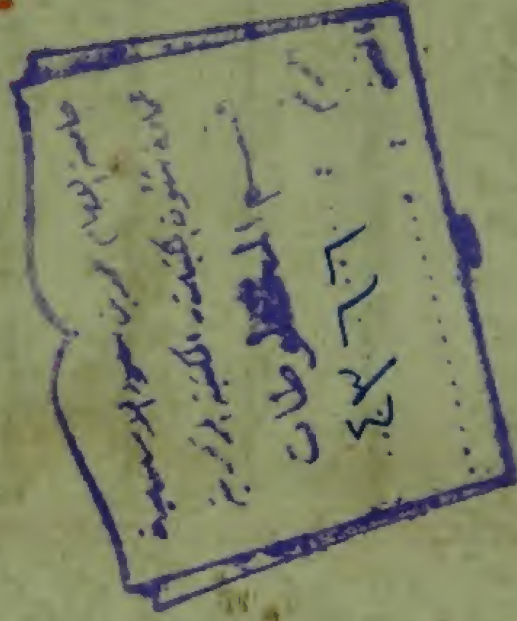
جوز افندي - ذلعي بم

مَدِيْف - ١٠٠

12923.

الحمد لله الذي هدانا لهذا

محمد علی امامت اور زین الدین



قال الشارح
بالمصدر وهو
الشارح وهو
الرسول الله
عليه السلام
وهو المضاف
إلى المفعول
المحذوف
المضاف إليه
بن مكرم

بسم الله الرحمن الرحيم
قال الامام الاجل البارغ ^{في الفائق} المتقاضي ^{فظ}
الملة والدين • فخر الاسلام والمسلمين
عبد الله بن احمد بن محمود التنفي • ادام الله
تعالى مباهرين ^{بكتبه} انفا ^{بكتبه} به الى اليوم للدين
الحمد لله الذي هدانا الى هذا الصراط المستقيم
والصلوة ^{صلى الله عليه وسلم} على من اختص بالخلق العظيم
وعلى آله الذين قاموا بنصرة الدين القويم
اعلم ان اصول الشرع ثلثة الكتاب
والسنة واجماع الامة والاصل
الرابع القياس • اما الكتاب
فالقرآن المنزل على الرسول عليه السلام
المكتوب في المصاحف المنقول عنه

وَمَا أَرْعَاهُ بَيِّنَاتٍ
بِهَآءِ الْآبَعْدِ يُخَلِّقُهَا
فَرَسًا لَّيْسَ

نقلنا متواتراً بلا شبهة وهو اسم
 للنظم والمعنى جميعاً وإنما يعرف أحكام
 الشرع بعرفة أقسامها وذلك أربعة
 الأول في وجوه النظم صيغة واحدة وهي
 أربعة الخاص والعام والمشارك والمأول
 والثاني في وجوه البيان بذلك النظم
 وهي أربعة أيضاً الظاهر والنص
 والمفسر والمحكم وهذه الأربعة أربعة أخرى
 تقابلها وهي الخفي والمشكوك والمجمل والمتشابه
 والثالث في وجوه استعمال ذلك
 النظم وهي أربعة أيضاً الحقيقة والمجاز
 والصريح والكناية والرابع في معرفة
 وجوه الوقوف على المعاني وهي أربعة أيضاً

الاستدلال بعبارة النص وبإشارته
 وبدلالته وباقتضائه **وبعد** معرفة
 هذه الأقسام قسم خامس يشمل
 الكل وهو أربعة أيضا معرفة مواضعها
 وترتيبها ومعانيها وأحكامها أما التي
 فكل لفظ وضع لمعنى معلوم ^{على} لا أفراد
 هو أما أن يكون خصوص الجنس أو خصوص
 النوع أو خصوص العين ^{إضافة الصفة إلى الموصوف} كإنسان ورجل
 وزيد وحكمه أن يتناول المخصوص قطعا
 ولا يحتمل البيان لكونه بينا فلا يجوز ^{المحاق}
 التعديل بامر الركوع والتجود على سبيل
 الفرض وبطل شرط المولاء والترتيب و
 التسمية والنية في آية الوضوء والطهارة

فإما الجزاء لا يطهر

والطهارة في آية الطواف والتأويل
 بالاطهار في آية الترتيب ^{بيع الانتظار} ومجلية ^{نزل}
 الثاني بحديث العسيلة لا بقوله تعالى
 حتى تنكح زوجا غيره وبطلان العصمة
 عن المسروق بقوله فاقطعوا ولذلك
 صح إيقاع الطلاق بعد الخلع ^{ووجب}
 مهر المثل بنفس العقد في المفوضة ^{أي بحجده بلا تأخير}
 كان المهر مقدرا شرعا غير مضاف إلى العبد
 عملا بقوله تعالى فإن طلقها فلا تحل له
 أن يتبعوها ^{متعلق بقوله} **بأموالكم** قد علمنا ما فرضنا
 عليهم ^{متعلق وجب} **ومنه الأمر** وهو قول القائل
 لغيره على سبيل الاستعلاء ^{فعل} ويختص
 مرادة بصيغة لازمة حتى لا يكون الفعل

موجبا خلافا لبعض اصحاب الشافعي
للمنع عن الوصال وخلق التعال والوجوب
استفيد بقوله عليه السلام صلوا كما
رايتوني اصلي لا بالفعول وسمي الفعل به
لانه سببه وموجبه الوجوب لا التدب
والاباحه والتوقف سواء كان بعد الخطر
او قبله لانتفاء الخير عن المأمور بالامر
بالنصر واستحقاق الوعيد لتاركه ودلالة
الاجماع والمعقول عليه واذا اريد به الاباحه
او التدب فقيل انه حقيقة وقيل لا لانه
جازا صله ولا يقتضي التكرار ولا يجمله
سواء كان معلقا بالشرط او مخصوصا
بالوصف او لم يكن لكنه يقع على اقل جنسه

٤
جنسه ويجمل كله حتى اذا قال لها طلقي
نفسك انه يقع على الواحدة الا ان ينوي
الثلاث ولا تعدل ثلثه الثنتين الا ان
تكون المرأة امة لان صيغة الامر مختصة
من طلب الفعل بالمصدر الذي هو فرد
ومعنى التوحد مراعى في الفاظ الواحدان
وذلك بالفردية والجنسية والمثنى بمفرد
منهما وما تكرر من العبارات فباسبابها
لا بالامور وعند الشافعي لما احتل التكرار
تلك المرأة ان تطلق نفسها شتين اذا نوى
الزوج بهما وكذا اسم الفاعل يدل على
المصدر ولا يحتمل العدد حتى لا يراد بابه
السرقة الاسقة واحدة وبالفعل الواحد

لا يقطع الآيد واحدة وحكم الامر نوعان
آداء وهو تسليم عين الواجب بالامر وقضاء
وهو تسليم مثل الواجب به ويستعمل احدهما
مكان الاخر مجازا حتى يجوز الاداء بنية
القضاء وبالعكس والقضاء يجب به الاداء
عند المحققين خلافا للبعض وفيما اذا
نذر ان يعتكف شهر رمضان فصام
ولم يعتكف اتا وجب القضاء بصوم مقصود
لعود شرطه الى الكمال لان القضاء وجب
ببب آخر والاداء انواع كامل وقاصر وما
هو شبيهه بالقضاء كالصلوة بجماعة و
الصلوة منفردا وفعلا لللاحق بعد فراغ
الامام حتى لا يتغير بنية الإقامة ومنها

قوله
ببب
ببب

ومنها رد عين المغصوب وردة مشغولا
بالجناية وامهار عبده وتسليمه بعد
الشراء حتى تجبر على القبول وينفذ اعتاقه
دون اعتاقها **والقضاء** انواع ايضا
بمثل معقول وبمثل غير معقول **وما هو**
في معنى الاداء كالصوم للصوم الفات
والفدية له وقضاء تكبيرات العيد في
الركوع ووجوب الفدية في الصلوة ^{حفاظ}
كالصدق بالقيمة عند فوات اياها ^{منزوع مبداء} **ومنها** ضمان المغصوب بالمثل وهو السابق
او بالقيمة وضمان النفس والاطراف بالمال
واداء القيمة فيما اذا تزوج على عبد بغير عينه
حتى تجبر على القبول كما لو اناها بالمسمى

وَعَنْ هَذَا قَالَ ابُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ فِي الْقَطْعِ
 ثُمَّ الْقَتْلَ عَمْدًا فَلَوْلِي فَعَلَهُمَا وَخَالَفَاهُ
 فِي الْإِقْلَ وَلَا يَضُرُّ الْمَثْلَ بِالْقِيَمَةِ إِذَا انْقَطَعَ
 الْمَثْلُ الْيَوْمَ الْخُصُومَةُ وَقَلْنَا الْمَنَافِعَ لَا يَضُرُّ
 بِالْإِتْلَافِ **وَالْقَصَاصُ لَا يَضُرُّ** بِقَتْلِ الْقَاتِلِ
وَمِلْكُ النِّكَاحِ لَا يَضُرُّ بِالشَّهَادَةِ بِالْإِطْلَاقِ
 بَعْدَ الدَّخُولِ وَلَا بِدَلَالِ الْمَأْمُورِ بِهِ مِنْ صِفَةِ
 الْحَسَنِ ضَرْوَةٌ أَنَّ الْأَمْرَ حَكِيمٌ وَهُوَ أَمَّا أَنْ يَكُونَ
 لَعِينُهُ وَهُوَ أَمَّا أَنْ لَا يَقْبَلَ السَّقُوطُ أَوْ يَقْبَلُهُ
 أَوْ يَكُونَ مُلْحَقًا بِهَذَا الْقِسْمِ لَكِنَّهُ مُشَابَهُ
أَيُّ الْحَسَنِ الْمَطْلُوقِ أَيْ بِالْقِسْمِ الْأَوَّلِ
 يَلَا حَسَنًا لِمَعْنَى فِي غَيْرِهِ كَالْتَصَدِيقِ وَالصَّلَاةِ
 وَالزَّكَاةِ أَوْ لَغَيْرِهِ وَهُوَ أَمَّا أَنْ لَا يَتَأَدَّى
 بِنَفْسِ الْمَأْمُورِ بِهِ أَوْ يَتَأَدَّى أَوْ يَكُونَ

قوله بعد هذا أي بالقسم الأول
 وهو أن ينقض ما قبله
 أي في قول من يقول
 هو المقطوع

أَوْ يَكُونَ حَسَنًا لِحُسْنٍ فِي شَرْطِهِ بَعْدَ مَا كَانَ
 حَسَنًا لِمَعْنَى فِي نَفْسِهِ أَوْ مُلْحَقًا بِهِ كَالْوَضْعِ
 وَالْجِهَادِ وَالْقُدْرَةِ الَّتِي يَتِمُّ بِهَا الْعَبْدُ
 مِنْ أَدَاءِ مَا لَزِمَهُ وَهِيَ **تَوْحِيدَانِ مُطْلَقَانِ**
 وَهُوَ أَدْنَى مَا يُمْكِنُ بِهِ الْمَأْمُورُ مِنْ أَدَاءِ مَا
 لَزِمَهُ وَهُوَ شَرْطٌ فِي أَدَاءِ كُلِّ أَمْرٍ وَالشَّرْطُ
 تَوْحِيدُهُ لِأَحْقَاقَتِهِ حَتَّى إِذَا بَلَغَ الْكَافِرُ أَوْ
 طَهَّرَتِ الْحَائِضُ فِي آخِرِ الْوَقْتِ لَزِمَهُ الصَّلَاةُ
 لِتَوْحِيدِ الْإِسْتِدَادِ فِي آخِرِ الْوَقْتِ بِوَقْفِ الشَّمْسِ
 وَكَامِلٍ وَهُوَ الْقُدْرَةُ الْمَيَسَّرَةُ لِلأَدَاءِ وَدَوَامُ
 هَذِهِ الْقُدْرَةِ شَرْطٌ لِدَوَامِ الْوَاجِبِ حَتَّى
 يَبْطُلَ الزَّكَاةُ وَالْعُسْرُ وَالْخَرَجُ بِهَلَاكِ
 الْمَالِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ حَتَّى لَا يَسْقُطَ الْحَجُّ وَصَدَقَ

القصي أو استلزامه

الفطر بهلاك المال وهل يثبت صفة الجواز
 للمأمور به إذا أتى به قال بعض المتكلمين
 لا يثبت والصحيح عند الفقهاء أنه لا
 يثبت به صفة الجواز وانتفاء الكراهة
 وإذا عدم صفة الوجوب الثابت للمأمور به
 لا يبقى صفة الجواز عندنا خلافاً للشافعي
والأمر نوعان مطلق عن الوقت كالزكاة
 وصدقة الفطر وهو على التراخي خلافاً
 للكرخي لئلا يعود على موضوعه بالنقض
 ومقتدبه وهو أمان أن يكون ظرفاً للمؤدى
 وشروط اللزوم وسبباً للوجوب كوقت الصلاة
 وهو أمان أن يضاف إلى الجزء الأول أو إلى ما يلي
 ابتداء الشروع أو إلى الجزء الناقص عند

أي المقيد
 أي يثبت المراد بالاضافة

أي المقيد
 أي يثبت المراد بالاضافة

أو إلى الجواز

عند ضيق الوقت أو إلى جملة الوقت فلم هذا
 لا يتأدى عصره في الوقت الناقص
 بخلاف عصر يومه ومن حكمه اشتراطية
 التعيين ولا يسقط بضيق الوقت ولا بتعين
 بالتعيين إلا بالآراء كالحائث أو يكون معياراً
 له وسبباً للوجوب كشهري رمضان فيصير
 غيره منقياً ولا يشترط نية التعيين وبسببها
 بطلق الاسم ومع الخطأ في الوصف
 إلا في المسافر ينوي واجباً آخر **عند** إلى
 خيفة رحمه الله بخلاف المريض **وفي**
التفصيل عنه روايتان أو يكون معياراً إلا
 سبباً لكفء رمضان ويشترط فيه نية
 التعيين ولا يحتمل الفوات بخلاف الأولين

او يكون مشكلا يشبه المعيار والظرف
كالج ويتعين اشهر الحج من العام الاول
عند ابي يوسف خلافا للمجدوي تاذي بمطلق
النبة لابنية النفلو **الكفار الخاطبون**
بالامر بالايمان وبالمشروع من العقوبات
وبالمعاملات وبالشرايع في حكم المؤخنة
في الاخرة بلا خلاف واما في وجوب الاداء
في احكام الدنيا فكذلك عند البعض
والصحيح انهم لا يخاطبون باداء ما
يحتمل السقوط من العبارات **ومنه**
التهى وهو قول القائل لغيره على سبيل
الاستعلاء لا تفعل وانه يقتضي صفة
القبح للتهى عنه ضرورة حكمة الناهي

الناهي **وهو** اما ان يكون قبحا لعينه وذلك
نوعان وضعاً وشرعاً او لغيره **وذلك** نوعان
وصفاً ومجاوراً كالكفر وبيع الحر وصوم يوم
الحر والبيع وقت النداء **والتهى** عن الافعال
المحسنة يقع على القسم الاول **وعن الامور**
الشرعية على الذي اتصل به وصف لان
القبح يثبت اقتضاء فلا يتحقق على وجه
يبطل به المقتضى وهو التهى ولهذا كان
الربوا وسائر اليهود الفاسدة وصوم يوم
الحر مشروعاً باصله غير مشروع بوصفه لتعلق
التهى بوصف لا بالاصل **والتهى** عن بيع
الحر **والمضامين** والملاقيح ونكاح المحارم
مجاز عن التفي وكان شئنا لعدم محله وقال

الشافعي في البابين ينصرف إلى القسم الأول
 قولاً يكمل القبح كما قلنا في الحسن في الأمر لأن
 انتهى في اقتضاء صفة القبح حقيقة كالامر
 في اقتضاء الحسن ولأن المنهي عنه معصية
 فلا يكون مشروعا لما بينهما من التضاد و
 لهذا لا يثبت حرمة المصاهرة بالزنا ولا
 يفيد الغصب للملك ولا يكون سفر المعصية
 سببا للرخصة ولا يملك الكافر مال المسلم
 بالاستيلاء **أما العام** فما يتناول
 أفراد متفقة الحدود على سبيل الشمول
 وأنه فيما يتناول قطعا حتى يجوز نسخ
 الخاص به كحدث العريتين نسخ بقوله
 عليه السلام استنزهوا عن البول **وإذا**

د. محمد بن عبد الله

أراء الخلفاء للأول

وإذا أوصى بالغائب لأنسان ثم بالفقر
 منه لاخر والفقر بينهما **ولا يجوز** محص
 تخصيص قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر
 اسم الله عليه ومن دخله كان آمنا
 بالقياس **وحذر الواحد** لأنها للنساء
 لمخصوصين **فإن** لحقه خصوص معلوم
 أو مجهول لا يبقى قطعا لكنه لا يسقط
 الاحتجاج به عملا **بشبه** الاستثناء
 والنسخ **فصار كما إذا باع** عبيد
 بالف على أنه بالخيار في أحدهما بعينه و
 سمي ثمنه وقيل أنه يسقط الاحتجاج به
 كالاستثناء المجهول لأن كل واحد منهما
 لبيان أنه لم يدخل تحت الجملة وصار كبيع

هو قوله فصار كما إذا
 باع عبد بن أه أي صار
 دليلا لخصوصه الشريكان جميعا
 هم مختار في إذا باع عبيد بن أبي
 المثلثة وفي إذا باع أحدهما بعينه
 على أنه بالخيار في أحدهما بعينه

ابن مكي
 أي دليلا لخصوصه

ان يكون اللفظ محمداً وهو ضومع الجميع ابن مالك

المضاف الى آخره عبد بن واحد وقيل
انه يبقى كما كان اعتباراً بالناسخ لانت
كل واحد منهما مستقلاً بنفسه بخلاف
الاستثناء فصارت كما اذا باع عبد بن
وهلك احدهما قبل التسليم **والعموم اما**
ان يكون بالتضيعة والمعنى او بالمعنى لا
مقال للعموم بمعنى ضومع
كرجال وقوم ومن وما يتخلل ان العموم
مقال للعموم صيغة ومعنى ابن مالك
والخصوص واصليها العموم **ومن** في
ذات من يعقل كما في ذوات ما لا يعقل
العموم ابن مالك اي كما وضع ما لان يتعمل
واذا قال من شأ من عبيد العتق
فهو حر **فشأوا عتقوا** وان قال لامته
ان كان ما في بطنك غلاماً فانت حر
فولدت غلاماً وجارية لم تعتق وما

في ذوات من يعقل كقولهم من قتل قتيلاً فله سبيل ابن مالك

من عاتمة ابن مالك
ما في بطن غلاماً هذا متفرع على كون
ما عاتمة ابن مالك
ان يقال رجل او امرأة او فرس ولا يصح ان
يعتقوا هذا متفرع على كون
ان يقال رجل او امرأة او فرس ولا يصح ان
يعتقوا هذا متفرع على كون

مجازاً او بالذات اشار الى ومن بنائها
التسهيل بقوله وما في الغالب
الحقيقة ابن مالك

وما يحى بمعنى من وتدخل في صفات من يعقل
ايضاً وكل للاحاطة على سبيل الأفراد **وهي**
تعميم الاسماء فتعمها **فان دخلت**
على المنكر اوجبت عموم افراده وان دخلت
على المذكر اوجبت عموم اجزائه حتى فرقوا بين
قولهم كل رمان مأكول بالصدق والكذب
فاذا وصلة بكلمة ما اوجبت عموم الافعال
ويثبت عموم الاسماء فيه ضمناً كعموم الافعال
في كل وكلمة الجميع يوجب عموم الاجتماع دون
الاتحاد حتى اذا قال جميع من دخل هذا
الحسينين او لاله فله من النفل كذا فدخل
عشرة ان لهم نفلاً واحداً بينهم جميعاً
وفي كلمة كل يجب لكل رجل منهم **والنفل**

وكل رمان مأكول

وفي كلمة من يَحْتَلُّ النكاح والنكاح في

مَوْضِعِ التَّفَرُّعِ تَعَمُّ وفي الاثبات تختص
لكنها مطلقة وعند الشافعي تعم حتى
قال بعموم الرقبة المذكورة في الكفارة وإذا
وصفت بصفة عامة تعم كقوله والله
لا اكلم احدا الا رجلا كوفيا والله لا اقر
بكما الا يوما اقر بكما فيه ولهذا اذا قال
اي عبيدي ضربك فهو حر فرض بوجه انهم
يعتقون عليه وكذا اذا دخلت لام المعرفة
فيما لا يحتمل التعريف بمعنى العهد او جبت
العموم حتى يسقط اعتبار الجمعية اذا دخلت
على الجمع عملا بالذليلين فيحتمل تنزوح
امراة اذا حلف لا يتزوج النساء والنكاح

ع
ن
ن

والنكاح اذا اعيدت معرفة كانت الثانية
عين الاولى واذا اعيدت نكحة كانت الثانية
غير الاولى والمعرفة اذا اعيدت معرفة كانت
الثانية عين الاولى واذا اعيدت نكحة كانت
الثانية غير الاولى وما ينتهي اليه **الخصوص**

نوعان الواحد فيما هو مفرد بصيغته
او ملحق به كالمراة والنساء والثلثة
فيما كان جمعا صيغة ومعنى لان ادنى الجمع
ثلثة باجماع اهل اللغة وقوله عليه السلام
الاثنان فما فوقهما جماعة محمول على الموارث
والوصايا او على سنته تقدم الامام **واما**
المشترك فاي تناولا افرادا مختلفة الحدود
على سبيل البدل كالقوله للحيض والطهر
وحكمه التوقف فيه بشرط التأمل في ترجيح
بعض وجوه العمل به ولا عموم له

واما الما قول فما ترجح من المشترك
بعض وجوهه بغالب الرأي وحكمه العمل
به على احتمال الغلط **واما الظاهر** فاسم
لكلام ظهر المراد به للتسامع بصيغته و
حكمه وجوب العمل الذي ظهر منه **واما**
النص فما زاد وجوها على الظاهر ^{للمعنى}
من الحكم لا في نفس الصيغة وحكمه وجوب
العمل بما وضح على احتمال تاويل وهو في حيز
المجاز **واما المفسر** فما زاد ووضحا
على النص على وجه لا يبقى معه احتمال ^{التاويل}
وحكمه وجوب العمل به على احتمال التسخ
واما المحكم فما احكم المراد به عن احتمال
التسخ والتبديل وحكمه وجوب العمل به من
غير احتمال كقوله تعالى احل الله البيع وحرم
الربوا فسجد الملائكة كلهم اجمعون

اجمعون ان الله بكل شيء عليم ويظهر
التفاوت عند التعارض ليصير الادنى
متروكا بالا على حتى قلنا اذا تزوج امرأة
الى شهراته متعة **واما الخفي** فما خفي مراده
بعارض غير الصيغة لا يبين الا بالتطلب
وحكمه النظريه ليعلم ان اختفاء منزلة
او نقصان فيظهر المراد كاية السرقة في
حق الطراز والنباش **واما المشكل** فهو
الداخل في اشكاله وحكمه اعتقاد الحقيقة
فيما هو المراد ثم الاقبال على التطلب والتأمل
فيه الى ^{ان} يتبين المراد **واما المجمل** فما ازدهمت
فيه المعاني واشتبه المراد اشتباها
لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع الى
الاستفسار **ثم التطلب ثم التأمل**
حكمه اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد والتوقف

فيه الى ان يتبين بيان المجمل كالصلوق و
الزكوة **واما المنشأ به** فهو اسم ميا
انقطع رجاء معرفة المراد منه وحكمه
اعتقاد الحقيقة قبل الاصابة وهذا كالمقطعا
في اوائل التور **واما الحقيقة** فاسم
لكل لفظ اريد به ما وضع له **وحكمها**
وجود ما وضع له خاصا كان او عاما و
امما المجاز فاسم ميا اريد به غير ما
وضع له لمناسبة بينهما وحكمه وجود
ما استعير له خاصا كان او عاما وقال
الشافعي لا عموم للمجاز لانه ضروري
وانا نقول ان عموم الحقيقة لم يكن لكونه
حقيقة بل لدلالة زائدة على ذلك وكيف
يقال انه ضروري وقد كثر في كتاب الله
تعالى ولهذا جعلنا اللفظة الصاع في حد

لله الآخرة السابقة بالآخر قوله الآخر المراد
الآخر حاشية وحقيقة مجاز النكتة

لأن ظاهر الاسم صار شبهة بخلاف ^{استحسان}
~~استحسان~~ على الأباء والامتهات حيث لا يدخل
الأجداد والجدات لأن ذابطريق التبعته
فيليق بالفروع دون الأصول وإنما يقع على ^{المكلف}
الملك والإجاعة والدخول حافيا ومتنعلا
فما إذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان
باعتبار عموم المجاز وهو الدخول ونسبة
السكنى وإنما بحث إذا قدم ليلا ونهارا في
قوله عبدة حر ^{يؤم} فلان لأن المراد باليوم
الوقت وهو عام وإنما يريد التذروا يمين
إذا قال لله على صوم رجب ونوى به اليمين
لأنه نذر بصيغته يمين بموجبه فهو كمشاء
القريب ملك بصيغته تحرير بموجبه
وطريق الاستعارة الاتصال بين الشئين
صورة أو معنى كما في تسمية الشجاع اسداً

١٤
اسداً والمطر سماء وفي الشرعيات الاتصال
من حيث السببية ^{من جهة} والعليل نظير الصورة
والإتصال في المعنى المشروع كيف شرع
نظير المعنى **والأول** على نوعين أحدهما اتصال
الحكم بالعلة كاتصال الملك بالشراء وأنه
يوجب الاستعارة من الطرفين حتى
إذا قال ان اشتريت عبداً فهو حر
ونوى به الملك أو قال ان ملكت ونوى
به الشراء يصدق فيهما ديانة **والثاني**
اتصال السبب بالسبب كاتصال زوال
ملك المتعة بزوال ملك الرقبة فيصح
استعارة السبب للحكم دون عكسه وإذا
كانت الحقيقة متعذرة أو مجبورة
صير إلى المجاز بالإجماع كما إذا حلف لا يأكل
من هذه النخلة أو لا يضع قدمه في دار

فلان **والجمهور شرعا كما لم يجوز عادة**
 حتى ينصرف التوكيل بالخصوصية الى
 الجواب مطلقا وان اختلف لا يكلم هذا
 القبي لم يتقيد بزمان ضبأه واذ كان
 مستعملة والمجاز متعارفا فهي أولى
 عند ابى حنيفة خلافا لهما **كما اذا حلف**
 لا يأكل من هذه الخنطة او لا يشرب
 من الفرات وهذا بناء على ان الخليفة
 في التكلم عنده وعندهما في الحكم و
 يظهر الخلاف في قوله لعبدته وهو
 اكبر سنا منه هذا **ابن وقدة يتعذر**
 الحقيقة والمجاز معا اذا كان الحكم
 ممتعا كما في قوله لامرأته هذه شتي
 وهي معروفة النسب وتولد مثله او
 اكبر سنا منه حتى لا يقع الحرمه بذلك

في
 الجواب
 مطلقا

بذلك ابداء الحقيقة **تترك بدلالة**
العارة كالنذر بالصلوة والمحج و
 بدلالة اللفظ في نفسه كما اذا حلف
 لا يأكل لحما **وقوله كل مملوك لي حرو**
 عكسه الحلف باكل الفاكهة وبدلالة
 سياق النظم كقوله طلق امرأتك
 كنت رجلا وبدلالة معنى يرجع الى
 المتكلم كما في يمين الفور وبدلالة محل
 الكلام كقوله عم الاعمال بالنيات ورفع
 عن امتي الخطاء والنسيان **والتحريم**
 المضاف الى الامعان كالمحارم والمحرم
 حقيقة عندنا خلافا للبعض **ويتصل**
بما ذكرنا حروف المعاني فالواو والمطلق
 العطف من غير تعرض لمقارنته ولا ترتيب
 وفي قوله لغير الموطوءة ان دخلت الدار

فَأَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ إِنَّمَا تَطْلُقُ
 وَاحِدَةً عِنْدَ بِي حَيْفَةٍ لِأَنَّهُ مُوجِبٌ هَذَا
 الْكَلَامِ الْإِفْتِرَاقُ فَلَا يَتَغَيَّرُ بِأَوَّلٍ أَوْ
 قَالًا مُوجِبِهِ الْإِجْتِمَاعُ فَلَا يَتَغَيَّرُ بِالْوَأْدِ
 وَإِذَا قَالَ لغير الموطوءة أَنْتِ طَالِقٌ
 وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ إِنَّمَا تَبِينَ بِوَاحِدَةٍ لِأَنَّهُ
 الْأَوَّلُ وَقَعَ قَبْلَ التَّكْلِيمِ بِالثَّانِي فَسَقَطَ
 وَلَا يَتَّبِعُهُ لِقَوَاتُ مَحَلِّ التَّصَرُّفِ وَإِذَا
 زَوَّجَ امْتِنِينَ مِنْ رَجُلٍ بِغَيْرِ أَدْنٍ مَوْلَاهَا
 وَبِغَيْرِ أَدْنٍ الزَّوْجِ ^{فَضْلًا} ثُمَّ قَالَ الْمَوْلَى هَذِهِ حَرَّةٌ
 وَهَذِهِ مَتَّصِلَةٌ إِنَّمَا يَطْلُقُ نِكَاحَ الثَّانِيَةِ
 لِأَنَّهُ عَتَقَ الْأَوَّلَى بِطَلِّ مَحَلِّهِ الْوَقْفِ
 فِي حَقِّ الثَّانِيَةِ قَبْلَ التَّكْلِيمِ بِعَقْدِهَا
 وَإِذَا زَوَّجَ رَجُلًا آخِيًا فِي عَقْدَيْنِ
 بِغَيْرِ أَدْنٍ الزَّوْجِ فَبَاغَهُ فَقَالَ أَجَزْتُ

هُما
 بيان

أَجَزْتُ نِكَاحَ هَذِهِ وَهَذِهِ بَطْلًا كَمَا
 إِذَا أَجَازَهُمَا مَعًا وَإِنْ أَجَازَهُمَا مُتَفَرِّقًا
 بَطْلًا لثَانِي لِأَنَّهُ أَوَّلُ الْكَلَامِ يَتَوَقَّفُ
 عَلَى آخِرِهِ إِذَا كَانَ فِي آخِرِهِ مَا يُغَيِّرُ أَوَّلَهُ
 كَمَا فِي الشَّرْطِ وَالِاسْتِنَاءِ وَقَدْ يَكُونُ الْوَأْدُ
 لِلْمَحَالِّ كَقَوْلِهِ أَدِّ إِلَيَّ الْفَأَوَّانَتِ حَرَّتِي
 لَا يَعْتَقُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ وَقَدْ يَكُونُ لِعَطْفِ
 الْجُمْلَةِ فَلَا يَجِبُ بِهِ الْمَشَارَكَةُ فِي الْخَبَرِ
 كَقَوْلِهِ هَذِهِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَهَذِهِ طَالِقٌ
 وَكَذَا فِي قَوْلِهَا طَلَّقْنِي وَلَكَ الْفُحْتِي
 لَا يَجِبُ شَيْءٌ وَقَالَ إِنَّهَا لِلْمَحَالِّ فِي صِغَرِ
 وَبَدَلٍ لَا يَجِبُ إِلَّا الْفُحْتِي وَالْفَاءُ لِلْوَصْلِ
 وَالتَّعْقِيبُ فَيَسْرُخُ الْمَعْطُوفُ مِنَ الْمَعْطُوفِ
 عَلَيْهِ بِزَمَانٍ وَإِنْ لَطِيفٌ وَإِذَا قَالَ إِنْ
 دَخَلْتُ هَذِهِ الدَّارَ فَهَذِهِ الدَّارُ فَأَنْتِ

طالق فالشرط ان تدخرا الثانية بعد الاولى
بل وترأخ ويستعمل في احكام الحلف اذ ا
قال بعت منك هذا العبد يكذا وقال
الاخر فهو حر فيكون قبولا للبيع وتدخل
على العلل اذ كانت مما تدوم كقوله ادي
الى ألفا فانت حر ادي الى ألفا
لانك حر فيحقق للمحال وتستعار لمعنى
الواو في قوله على درهم فدرهم حتى لزمه
درهمان **ونتم** للتراخي بمنزلة مالو
سكت ثم استأنف وعندها للتراخي
في الحكم مع الوصل في التكلم حتى اذا قال
لغير الموطوءة انت طالق ثم طالق
ثم طالق ان دخلت الدار فعنده
يقع الاول ويلغوا ما بعده ولو قالان
قدم الشرط تعلق الاول ووقع الثاني

١٧
الثاني ولغا الثالث وقال لا يتعلقن
جميعا وينزلن على الترتيب وفي قوله
وم فليكفري به **نتم** ليات بالذى هو
خير استعير لمعنى الواو عملا بالرواية
الاخرى واجراء للامر على حقيقته **وبل**
لا ثبات ما بعده وللأعراض عما قبله
على سبيل التدارك فتطلق ثلثا اذا
قال لامرأته الموطوءة انت طالق
واحدة برشتين لانه لم يملك ابطال
الاول فيقمان بخلاف قوله له على درهم
بل الفان **ولكن** للاستدراك بعد
النفي غير ان العطف بانما يصح عند
الكلام والا فهو مستأنف كالامة اذا
تزوجت بغير اذن مولاهما بائة درهم
فقال لا اجيز النكاح ولكن اجيزه

بأية وخمين أن هذا فسخ للنكاح وجعل
لكن مبتدأ لأن هذا نفى فعل واشباته
بعينه **واو** لاحد المذكورين وقوله هذا
حر أو هذا كقوله احد كما حر وهذا الكلام
انشاء يحتمل الخبر فوجب التخيير على احتمال
انه بيان وجعل البيان انشاء من وجه
واظهاراً من وجه واذا دخلت في الوكالة
يصح بخلاف البيع والاجارة والا ان يكون
من له الخيار معلوماً في اثنين او ثلاثة
فيصح استحساناً وفي المهر كذلك عندهما
ان صح التخيير وفي النقيدين يجب الاقل
وعنده يجب مهر المثل وفي الكفارات
يجب احد الاشياء عندنا خلافاً للبعض
وفي قوله تعالى أن يقتلوا أو يصلبوا للتخيير
عند مالك وعندنا بمعنى بل أو يصلبوا

11
يصلبوا اذا اتفقت المحاربة بقتل النفس
النفس واخذ المال بل تقطع ايديهم
ان اخذوا المال فقط بل ينقوا من الارض
ان خوفوا الطريق وقالوا اذا قال للعبدة
وذا بتيه هذا حر او هذا انه باطلا لله
اسم لاحدهما غير عين وذلك غير محل
للعق وعنده وهو كذلك لكن على احتمال
التعيين حتى لزمه التعيين في مسألة
العبد والعلم بالمحتمل أولى من الاضرار
فجعل ما **وضع** لحقيقته مجازاً عما يحتمل
وان استحالت حقيقته وهما ينكران
الاستعارة عند استحالة الحكم ويستعار
للعوم فيصير بمعنى او اعطف لا عينه
وذلك اذا كانت في موضع النفي او موضع
الاباحة كقوله والله لا اكلم فلاناً او فلاناً

حتى اذا كلم احدهما يحنث ولو كلمهما لم يحنث
الامة ولو حلف لا يكلم احدا الا فلانا
او فلانا فله ان يكلمها ويستعار بمعنى
حتى او الا ان اذا فسد العطف لاختلاف
الكلام ويحمل ضرب الغاية كقوله ليس
لك من الامر شيء او يتوب عليهم **وحتى**
للاغاية كالي ويستعمل للعطف مع قيام
معنى الغاية كقولهم استنت الفصل
حتى القرع **وهو** مواضعها في الافعال ان
يجعل غاية بمعنى الى او غاية هي جملة
مبتدأة **وعلمة** الغاية ان يحتمل الصدد
الامتداد وان يصلح الاخر دلالة على
الانتهاء فان لم يستقم فللمجازاة بمعنى
لام كي فان تغدر هذا جعل مستعاراً
للعطف المحض وبطل معنى الغاية و

١٩
وعلى هذا مسائل الزيارات كان لم اضربك
حتى تصبح وان لم اتك حتى تغدني
وان لم اتك حتى اتغدى عندك **وسما**
حروف الجر فالباء للالصاق فتصحب
الاثنان حتى لوقال لا يشتري منك هذا
العقد بكر من حنطة جيدة يكون الكثر
ثمنا فيصح الاستبدال به بخلاف ما اذا
اضاف العقد الى الكثر ولو قال ان اخبرني
بقدوم فلان فعبدى حرق يقع على الحق
بخلاف **ما اذا** قال ان اخبرني ان فلان قد
ولو قال ان خرجت من الدار الا بآذني
فيشترط تكرار الاذن بخلاف قوله الا
ان اذن لك وفي قوله انت طالق
بمشية الله تعالى بمعنى الشرط وقال الشافعي
الباء في قوله تعالى واَسْأَلُوا بَرِيءَكُمْ

للتبعض وقال مالك انها صلة وليس
كذلك بذهي للإصاق لكنها اذا دخلت
في آله المسح كان الفعل متعديا الى محله
فتناول كله واذا دخلت في محل المسح
بقي الفعل متعديا الى الالة فلا يقتضي
استيعاب الرأس وانما يقتضي الصاق
الالة بالمحل وذلك لا يستوعب الكل عادة
فصار المراد به اكثر اليد فصار التبعض
مراداً بهذا الطريق **وعلى** للالزام قوله
له على الف يكون ديناً الا ان يصل به
الوديعة فان دخلت في المعاوضات
المحضنة كانت بمعنى الباء وكذا اذا ^{ستعملت}
في الطلاق عندها وعند ابى حنيفة ^{للشرط}
ومن للتبعض فاذا قلت من شئت
من عبيدي عتقه فاعتقه له ان يعقدهم

يعتقهم الا واحداً منهم عند ابى حنيفة رحمه
الله **والى** لانتهاء الغاية فان كانت
قائمة بنفسها كقوله له من هذا الحايط
الى هذا الحايط لا يدخل الغايتان و
ان لم يكن فان كان اصل الكلام متناوياً
للاغاية كان ذكرها لاجراء ما وراءها
فيدخل كما في المرافق وان لم يتناولها
او كان فيه شك فذكرها لمد الحكم اليها
فلا يدخل كالليل في الصوم **وفي** للظرف
لكنهم اختلفوا في حذفه واشباهه في
ظروف الزمان فقالوا لاها سواء وفرق
ابو حنيفة رحمه الله بينهما فيما اذا نوى
آخر النهار واذا اضيف الى مكان يقع
في الحال الا ان يضر الفعل فيصير بمعنى
الشرط **ومع** للمقارنة **وقبل** للتقديم

وبعد للتأخير وحكمها في الطلاق
ضد حكم قبل واذ قيد بالكناية كان
صفة لما بعده وان لم يقيد كان صفة
لما قبله **وعند** للحضرة فاذا قال عندي
الف درهم كان وديعة لان الحضرة تدل
على الحفظ دون الزوم **وغير** يستعمل
صفة للنكرة ويستعمل استثناء تقول له
علي درهم غير دانق بالرفع فيلزمه
درهم تام ولو قال بالتصحب كان استثناء
فلزمه درهم الا دانقا **ومنها** حروف
الشرط **وان** اصل فيها وانما تدخل على
امر معدوم على خط ليس بكائن لا محالة
فاذا قال ان لم طلقك فانت طالق
ثلثا لم تطلق حتى تموت احدهما **واذا**
عند الحاجة الكوفة يصلح للوقت والشرط

٢١
والشرط على التسوية فيجزي بها
سنة ولا يجزي بها اخرى واذا
جوزي بها يسقط الوقت عنها
كانتها حرف الشرط وهو قول
ابي حنيفة رحمه الله وعند الحاجة
البصر **وهي** للوقت وقد يستعمل
للشرط من غير سقوط الوقت
عنها مثل متى فانها للوقت لا يسقط
عنها ذلك بحال وهو قولهما حتى
اذا قال لا امرأته اذ لم اطلقك فانت
طالق لا يقع الطلاق عنده ما لم
يمت احدهما وقال لا يقع كما فرغ مثل
متى لم اطلقك وروي عنهما اذا
قال انت طالق لو دخلت لدار
انه بمنزلة ان دخلت لدار **وكيف**

سَوَّالٌ عَنِ الْحَالِ فَإِنْ اسْتَقَامَ فِيهَا
وَالْأَبْطَلُ وَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي
قَوْلِهِ أَنْتَ حُرٌّ كَيْفَ شِئْتَ أَنَّهُ
إِيقَاعٌ وَفِي الطَّلَاقِ يَقَعُ الْوَاحِدَةُ
وَيَبْقَى الْفُضْلُ فِي الْوَصْفِ وَالْقَدْرُ
مَقْوُضًا إِلَيْهَا بِشَرْطِ نَيْهِ الزَّوْجِ
وَقَالَ أَمَّا لَا يَقْبَلُ الْإِشَارَةَ فَحَالُهُ
وَوَصْفُهُ يَنْزِلُ أَصْلُهُ فَيَعْلَقُ
الْأَصْلُ بِتَعْلُقِهِ **وَكَمْ** اسْمٌ لِلْعَدْلِ
الْوَاقِعُ فَإِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ كَمْ
شِئْتَ لَمْ تَطْلُقْ مَا لَمْ تَشَأْ **وَحَيْثُ**
وَإَيْنَ اسْمَانِ لِلْمَكَانِ فَإِذَا قَالَ
أَنْتَ طَالِقٌ حَيْثُ شِئْتَ أَوْ أَيْنَ
شِئْتَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مَا لَمْ تَشَأْ وَيَتَوَقَّفُ
مَشِئَتُهَا عَلَى الْمَجْلِسِ مُجَالَفٍ إِذَا

أي بتعلق أو صفة

إِذَا وَتَى **وَالْمَجْمَعُ** الْمَذْكُورُ بِعَلَامَةٍ
الْمَذْكُورِ يَتَنَاوَلُ الزُّكُورَ وَالْإِنَاثَ
عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ وَلَا يَتَنَاوَلُ الْإِنَاثَ
الْمُنْفِرِدَاتِ وَإِنْ ذَكَرَ بِعَلَامَةٍ
الْثَّانِيَةِ يَتَنَاوَلُ الْإِنَاثَ خَاصَّةً
حَتَّى قَالَ فِي السَّيْرِ إِذَا قَالَ آيُنُونِي
عَلَى بَنِي وَلَهُ بَنُونَ وَبَنَاتٌ أَنَّ
الْأَمَانَ يَتَنَاوَلُ الْمَفْرِقَيْنِ وَلَوْ قَالَ
آيُنُونِي عَلَى بَنَاتِي لَا يَتَنَاوَلُ الزُّكُورَ
مِنْ أَوْلَادِهِ وَلَوْ قَالَ عَلَى بَنِي وَلَيْسَ
لَهُ سِوَى الْبَنَاتِ لَا يَثْبُتُ الْأَمَانُ
لَهُنَّ **وَأَمَّا الصَّرِيحُ** فَمَا ظَهَرَ
الْمُرَادُ بِهِ ظُهُورًا بَيِّنًا حَقِيقَةً كَانَ
أَوْ مُجَازًا كَقَوْلِكَ أَنْتَ حُرٌّ وَأَنْتَ
طَالِقٌ وَحُكْمُهُ تَعْلُقُ الْحُكْمَ بِعَيْنِ

الكلام وقيامه مقام معناه حتى
استغنى عن العزيمه **وَأَمَّا الْكِنَايَةُ**
فَمَا اسْتُرِ الْمُرَادُ بِهِ وَلَا يُفْهَمُ إِلَّا
بِقِيَّتِهِ حَقِيقَةً كَانَ أَوْ تَجَازًا
مِثْلُ الْفَاطِطِ الضَّمِيرِ وَحُكْمُهَا أَنَّ
لَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا إِلَّا بِالنِّيَّةِ وَ
كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ سُمِّيَتْ بِهَا تَجَازًا
حَتَّى كَانَتْ بَوَائِنَ الْإِعْتِدَالِ وَ
اسْتَبْرَى رَحْمَكِ وَأَنْتِ وَاحِدَةٌ
وَالْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ الضَّرِيحُ فِي
الْكِنَايَةِ قُصُورٌ وَظَهَرَ هَذَا التَّفَا
وُتٌ فِيمَا يُدْرَأُ بِالشِّبْهَاتِ **وَأَمَّا**
الْإِسْتِدْلَالُ بِعِبَارَةِ النَّصِّ
فَهُوَ الْعَمَلُ بِظَاهِرِ مَا سَبَقَ الْكَلَامُ
لَهُ **وَأَمَّا الْإِسْتِدْلَالُ بِإِشَارَةٍ**

٢٧
بِإِشَارَةِ النَّصِّ فَهُوَ الْعَمَلُ بِمَا ثَبَتَ
بِنُظْمِهِ لُغَةً لَكِنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ وَلَا
سَبَقَ لَهُ النَّصُّ وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ
مِنْ كُلِّ وَجْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَعَلَى الْمَوْكُودِ
لَهُ رُزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ سَبَقَ الْكَلَامُ
لِإِثْبَاتِ النِّفْقَةِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى
أَنَّا نَسَبَ إِلَى الْآبَاءِ وَهَمَّا سَوَاءٌ فِي
إِجَابِ الْحُكْمِ إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ أَحَقُّ عِنْدَ
التَّعَارُضِ وَلِلْإِشَارَةِ عُمُومٌ كَمَا لِلْعِبَارَةِ
وَأَمَّا الثَّابِتُ بِدَلَالَةِ النَّصِّ
فَمَا ثَبَتَ بِمَعْنَى النَّصِّ لُغَةً لَا إِجْتِهَادًا
كَالْتَهْمِي عَنْ التَّنَافِيهِ يُوقَفُ بِهِ عَلَى
حُرْمَةِ الضَّرْبِ بِدُونِ الْإِجْتِهَادِ
وَالثَّابِتُ بِهِ كَالثَّابِتِ بِالْإِشَارَةِ
إِلَّا عِنْدَ التَّعَارُضِ وَلِهَذَا صَحَّ اثْبَاتُ

الحدود والكفارات بدلالة النص
دون القياس والثابت به لا يحتمل
التخصيص لانه لا عموم له **وَأَمَّا**
الثاباقتضا النص فما لم يعمل
النص إلا بشرط تقدم عليه فان
ذلك امر مقتضى اقتضا النص
ليصح ما يتناوله فصار هذا مضافا
الى النص بواسطة المقتضى فكان
كالثابت بالنص وعلا مته أن
يصح به المذكور ولا يلغى عند ظهوره
بخلاف المحذوف ومثاله الأمر
بالتحجير للتكفير مقتضى الملك
ولم يذكره والثابت به كالثابت
بدلالة النص الا عند المعارضه
ولا عموم له عندنا فان دلالة النص

٢٢
النص أقوى حتى اذا قال ان اكلت
فعبدي حر وتوى طعاما دون
طعام لا يصدق عندنا وكذا اذا
قال انت طالق أو طلقك وتوى
الثلاث لا يصح بخلاف قوله طلق
نفسك وانت باين على اختلاف
التحريج **فصل** التخصيص على
الشيء باسمه العلم يدل على الخصوص
عند البعض كقوله صلى الله عليه و
سلم الماء من الماء فهم الانصار رضي
الله عنهم عدم وجوب الاغتسال
بالاكسال لعدم الماء وعندنا لا يقتضيه
سواء كان مقرونا بالعد أو لم يكن
لان النص لم يتناوله فكيف يوجب
نفيا أو اثباتا أو الاستدلال منهم

بحرف الاستغراق وعندنا هو كذلك
 فيما يتعلق بعين الماء غير أن الماء
 ثبت مرة عياناً وطوراً دلالة **و**
الحكم إذا أضيف إلى مسمى بوصف
 خاص أو علق بشرط كان دليلاً على
 نفيه عند عدم الوصف أو الشرط
 عند الشافعي حتى لم يجوز نكاح
 الأمة عند طول الحرية ونكاح الأمة
 الكتابية لفوات الشرط أو الوصف
 المذكورين في النص وحاصله أنه
 الحق الوصف بالشرط واعتبر
 التعليق بالشرط عاملاً في منع الحكم
 دون السبب حتى أبطل تعليق الطلاق
 والعتاق بالملك وجوز التكفير بالمال
 قبل الحنث وعندنا المعلق بالشرط

مة
 بيان

بالشرط لا ينعقد سبباً لأن الإيجاب
 لا يوجد إلا بركنه ولا يثبت إلا في
 محله وهو هنا الشرط حال بينه وبين
 المحل فبقي غير مضاف إليه وبدون
 الاتصال بالمحل لا ينعقد سبباً
والمطلق يحل على المقتيد وإن كانا
 في حادثين عند الشافعي مثل
 كفارة القتل بصفه وسائر الكفارات
 لأن قيد الإيمان زيادة وصف يجري
 مجرى الشرط فيوجب التقي عند عبده
 في المنصوص وفي تطهيره من الكفارة
 لأنها جنس واحد والطعام في اليمين
 لم يثبت في القتل لأن التفاوت
 ثابت في القتل لأن التفاوت ثابت
 في الاسم العلم وهو لا يوجب إلا

الوجود وعندنا لا يحمل المطلق على
المقتيد وإن كانا في حادثة لا مكان
العمل بهما إلا أن يكونا في حكم واحد
مثل صوم كفارة اليمين لأن الحكم
وهو الصوم لا يقبل وصفين
متضادين فإذا ثبت تقيده بطل
إطلاقه وفي صدقة الفطر ورد
النصان في السبب ولا مزاحمة
في الأسباب فوجب الجمع ولا نسلم
أن القيد يعنى الشرط ولئن كان
فلا نسلم أنه يوجب النفي ولئن كان
فإنما الاستدلال به على غيره إن
لو صحت المماثلة وليس كذلك فإن
القتل أعظم الكبائر وأما قيد
اليسامة والعدالة فلم يوجب النفي

٢٦
النفي لكن السنة المعروفة في إبطال
الزكوة على العواميل أوجب نسخ
الإطلاق والإسرا بالشيئين في بناء
الفاسق أوجب نسخ الإطلاق
وقيل إن القرآن في النظم يوجب
القرآن في الحكم فلا يجب الزكوة على
الصبي لا قترانها بالصلاة واعتبروا
بالجملة الناقصة وقلنا إن عطف
الجملة على الجملة لا يوجب الشركة
إنما وجبت في الجملة الناقصة لا
لافتقارها إلى ما يتم به فإذا تم
بنفسه لم يجب الشركة إلا فيما
يفتقر إليه وقيل العام إذا خرج
مخرج الجزاء أو مخرج الجواب
ولم يرد عليه أو لم يستقل بنفسه

يَخْتَصُّ بِسَبَبِهِ وَإِنْ زَادَ عَلَى قَدَرِ
الْجَوَابِ لَا يَخْتَصُّ بِالسَّبَبِ وَيَصِيرُ
تَبْدَأُ حَتَّى لَا يُلْغَى الزِّيَادَةُ خِلَافًا
لِلْبَعْضِ وَقِيلَ الْكَلَامُ الْمَذْكُورُ
لِلْمَدْحِ وَالذَّمِّ لَا عَمُومَ لَهُ وَعِنْدَنَا
هَذَا فَاسِدٌ وَقِيلَ الْجَمْعُ الْمُضَافُ
إِلَى الْجَمَاعَةِ حَكْمُهُ حَقِيقَةُ الْجَمَاعَةِ
فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ وَعِنْدَنَا يَقْتَضِي
مُقَابَلَةُ الْوَاحِدِ بِالْوَاحِدِ حَتَّى إِذَا
قَالَ لَا مَرَأَتِي إِذَا وَلَدْتُمَا وَلَدَيْنِ
فَانْتَمَا طَالِقَتَانِ فَوَلَدْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ
مِنْهُمَا وَلَدًا طَلَقَتَا وَقِيلَ الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ
يَقْتَضِي النَّهْيَ عَنْ ضِدِّهِ وَالنَّهْيَ
عَنِ الشَّيْءِ يَكُونُ أَمْرًا بِضِدِّهِ وَ
عِنْدَنَا الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ يَقْتَضِي كَرَاهَةَ

٢٧
هَذِهِ ضِدُّهُ وَالنَّهْيُ عَنِ الشَّيْءِ يَقْتَضِي
أَنْ أَنْ يَكُونَ ضِدُّهُ فِي مَعْنَى سَنَةِ
وَاجِبَةٍ وَقَائِدُهُ هَذَا إِلَّا صِلَ أَنْ
التَّحْرِيمَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا لَمْ يُعْبَرْ
إِلَّا مِنْ حَيْثُ يَفُوتُ الْأَمْرُ فَإِذَا
لَمْ يَفُوتْ كَانَ مَكْرُوهًا كَالْأَمْرِ
بِالْقِيَامِ لَيْسَ يَنْهَى عَنِ الْقُعُودِ
قَصْدًا حَتَّى إِذَا قَعَدَ ثُمَّ قَامَ لَمْ
تَفْسُدْ صَلَوَتُهُ بِنَفْسِ الْقُعُودِ
لَكِنَّهُ يُكْرَهُ وَلِهَذَا قُلْنَا أَنَّ الْمَحْرَمَ
لَمَّا نَهِيَ عَنِ لُبْسِ الْمُخِيطِ مِنَ السَّنَةِ
لُبْسُ الْأَزْيَابِ وَالرِّدَاءِ وَلِهَذَا قَالَ
أَبُو يُونُسَ أَنَّ مَنْ سَجَدَ عَلَى مَكَانٍ
بُحْسٍ لَمْ تَفْسُدْ صَلَوَتُهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ
مَقْصُودٍ بِالنَّهْيِ إِنَّمَا الْمَأْمُورُ بِفَعْلٍ

الشُّجُورِ عَلَى مَكَانٍ طَاهِرٍ فَإِذَا آعَادَ
 مَا عَلَى مَكَانٍ طَاهِرٍ حَارَ عِنْدَهُ وَ
 قَالَا النِّسَاءُ جَدَّ عَلَى النِّجَسِ يَنْزِلُ
 الْحَادِلُ لَهُ وَالشُّطْهَيْرُ عَنْ حَمْلِ
 النِّجَاسَةِ فَرَضُ رَأَيْتُمْ فَيَصِيرُ
 ضِدُّهُ نَفَقَتًا لِلْفَرْضِ كَمَا فِي الْقُصُومِ
فصل المشرقة على نوعين عزيزة
 وهو اسم لما هو أصل منها غير
 متعلق بالعوارض وهو أربعة
 أنواع **فرض** وهي ما لا يحتمل
 زيادة ولا نقصاناً ثابتٌ بدليل
 لا شبهة فيه كالأيمان والأركان
 الأربعة وحكمه الزُّومُ علماً وتصدُّقاً
 بالقلب وعملاً بالبدن حتى يكفر
 جاحده ويفسق تاركه بلا عذر

يثبت

عذرٍ **واجب** وهو ما ثبت
 بدليل فيه شبهة كصدقة الفطر
 والأضحية وحكمه الزُّومُ عملاً
 لا علماً على اليقين حتى لا يكفر جاحداً
 جاحده ويفسق تاركه إذا استخف
 بأخبار الآحاد فامتنأ ولا فلا
وسنة وهي الطريقة المسلوكة
 في الدين وحكمها أن يطالب المرء
 بأقانتها من غير افتراض ولا
 وجوب إلا أن السنة قد يقع على
 طريقة النبي صلى الله عليه وسلم
 وهي نوعان **سنة الهدى**
 وتاركها يستوجب إساءة الجماعة
 والآذان **وزوائد** وتاركها
 لا يستوجب الإساءة كسنة النبي

وبغيره من الصحابة وفقاً للنسابة
 في حكمها على ما يقتضيه النبي

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي لِبَاسِهِ وَقِيَامًا
وَقَعُودِهِ **وَنَفْلًا** وَهُوَ مَا يَثَابُ
الْمُرَأَى عَلَى فَعْلِهِ وَلَا يَتَعَقَّبُ عَلَى تَرْكِه
وَالزَّائِدُ عَلَى الرُّكْعَتَيْنِ لِلْمَسَافِرِ نَفْلٌ
لِهَذَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لِمَا شَرَعَ النَّفْلُ
عَلَى هَذَا الْوَصْفِ وَجِبَ أَنْ يَبْقَى كَذَلِكَ
وَقُلْنَا أَنْ مَا آذَاهُ وَجِبَ صِيَانَتُهُ
وَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ إِلَّا بِالْإِزَامِ الْبَاقِي
وَهُوَ كَالنَّذْرِ صَارَ اللَّهُ تَعَالَى تَسْمِيَةً
لَا فَعْلًا لَكُمْ وَجِبَ لِيَصِيَانَتِهِ ابْتِدَاءُ
الْفِعْلِ فَلَا أَنْ يَجِبَ لِيَصِيَانَتِهِ ابْتِدَاءُ
الْفِعْلِ بِقَاوُذِهِ أَوْ لِي **وَرُخْصَةً**
وَهِيَ أَرْبَعَةٌ أَنْوَاعٍ نَوْعَانِ مِنَ
الْحَقِيقَةِ أَحَدُهُمَا أَحَقُّ مِنَ الْآخَرِ
وَنَوْعَانِ مِنَ الْمَجَازِ أَحَدُهُمَا أَتَمُّ مِنَ

٥٩
مِنَ الْآخَرِ أَمَّا أَحَقُّ نَوْعِ الْحَقِيقَةِ
فَمَا اسْتَبِيحَ مَعَ قِيَامِ الْمُحَرَّمِ وَقِيَامِ
حُكْمِهِ كَالْمَكْرَهِ عَلَى اجْرَاءِ كَلِمَةِ الْكُفْرِ
وَإِفْطَارِهِ فِي رَمَضَانَ وَاتِّلَافِهِ
مَالِ الْغَيْرِ وَتَرْكِ الْخَائِفِ عَلَى نَفْسِهِ
الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَجَنَابَتِهِ عَلَى الْإِحْرَامِ
وَتَنَاوُلِ الْمَضْطَرِ مَالِ الْغَيْرِ وَحُكْمُهُ
أَنْ الْأَخْذَ بِالْعَزِيمَةِ أَوْ لِي حَتَّى لَوْ صَبَرَ
كَانَ شَهِيدًا وَالثَّانِي مَا اسْتَبِيحَ مَعَ
قِيَامِ السَّبَبِ لَكِنَّ الْحُكْمَ تَرَخِي عَنْهُ
كَالْمَسَافِرِ رُخْصَ لَهُ الْفِطْرُ وَحُكْمُهُ
أَنْ الْأَخْذَ بِالْعَزِيمَةِ أَوْ لِي لِكَمَالِ سَبَبِهِ
وَتَرْدٍ فِي الرُّخْصَةِ فَالْعَزِيمَةُ يُؤَدِّي
تَعْنِي الرُّخْصَةَ مِنْ وَجْهِ الْإِنْ يَضْعُفُهُ
الصَّوْمُ وَأَمَّا أَنْتُمْ نَوْعِ الْمَجَازِ فَمَا

وَضَعُ عَنَّا مِنَ الْأَصْرِ وَالْإِغْلَالِ
سَمِيَّ ذَلِكَ رُخْصَةً مَجَازًا لِأَنَّهُ لَا
صَلَّيْكُمْ يَبْقَى مَشْرُوعًا وَالتَّوَعُّدُ الرَّابِعُ
مَا سَقَطَ مِنَ الْعِبَادَةِ مَعَ كَوْنِهِ مَشْرُوعًا
فِي الْجُمْلَةِ كَقُصْرِ الصَّلَاةِ فِي الشَّفْرِ
وَسَقُوطِ حُرْمَةِ الْحَجْرِ وَالْمَيْتَةِ فِي
حَقِّ الْمُضْطَرِّ وَالْمَكْرُوهِ وَسَقُوطِ غَسْلِ
الرَّجُلِ فِي مُدَّةِ الْمَسِيحِ **فصل** الْأَمْرُ
وَالنَّهْيُ بَاقِيًا مِمَّا لَطَلَبَ الْأَحْكَامُ
الْمَشْرُوعَةِ وَلَهَا أَسْبَابٌ تَضَافُ
إِلَيْهَا مِنْ حَدَثِ الْعَالَمِ وَالْوَقْتِ
وَمِلْكِ الْمَالِ وَأَيَّامِ شَهْرِ رَمَضَانَ
وَالرَّاسِ الَّذِي يَوْمُهُ وَيَلِي عَلَيْهِ وَ
الْبَيْتِ وَالْأَرْضِ النَّامِيَةِ بِالْخَارِجِ
تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا وَالصَّلَاةَ وَتَعْلُقُ

٢١
تَعْلُقُ بَقَاءَ الْمَقْدُورِ بِالتَّعَاطِي لِلْأَيَّامِ
وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَصَدَقَهُ
الْفِطْرَ وَالْحَجَّ وَالْعَشْرَ وَالْخَرَاجَ وَ
النَّظَاهَارَةَ وَالْعَامَلَاتِ وَأَسْبَابُ
العقوبات والمحدود والكفارات
مَا نُسِبَتْ إِلَيْهِ مِنْ قَتْلِ وَزْنًا وَسِقَّةٍ
وَأَمْرٍ ذَائِرٍ بَيْنَ الْخَطِيئَةِ وَالْإِبَاحَةِ
كَالْقَتْلِ خَطَاءً وَالْإِفْطَارِ عَمْدًا وَإِنَّمَا
يَعْرِفُ السَّبَبَ بِنِسْبَةِ الْحُكْمِ إِلَيْهِ وَتَعْلُقُهُ
بِهِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى
الشَّيْءِ أَنْ يَكُونَ سَيِّئًا لَهُ وَإِنَّمَا يُضَافُ
إِلَى الشَّيْءِ مَجَازًا كَصَدَقَةِ الْفِطْرِ
وَحُجَّةِ الْإِسْلَامِ **باب** بَيَانِ
أَقْسَامِ السَّنَةِ الْأَقْسَامِ الَّتِي سَبَقَ
ذِكْرُهَا ثَابِتَةً وَهَذَا الْبَابُ لِبَيَانِ

مَا يَخْتَصُّ بِهِ السَّنَةُ وَذَلِكَ أَرْبَعَةٌ
 أَقْسَامُ الْأَوَّلِ فِي كَيْفِيَةِ الْإِتِّصَالِ
 بِنَامِي رَسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَهُوَ أَنَّهُ أَنْ يَكُونَ كَامِلًا كَالْمُتَوَاتِرِ
 وَهُوَ الْخَبَرُ الَّذِي رَوَاهُ قَوْمٌ لَا يَخْصِي
 عَدَدُهُمْ وَلَا يَتَوَقَّعُهُمْ تَوَاتُؤُهُمْ
 عَلَى الْكُذِبِ وَيَدَّوِمُ هَذَا الْحَذْفُ كَيْفَ
 أَخْبَرَهُ كَأُولِهِ وَأَوَّلُهُ كَأَخْبَرِهِ وَوَأَوْسَطُهُ
 كَطَرَفَيْهِ كَنَقْلِ الْقُرْآنِ وَالصَّلَاةِ
 الْخَمِيسِ وَأَنَّهُ يُوجِبُ عِلْمَ الْيَقِينِ كَمَا
 كَالْعَيَانِ عِلْمًا ضَرُورِيًّا أَوْ يَكُونُ
 فِيهِ صُورَةٌ كَالْمَشْهُورِ وَهُوَ مَا كَانَ
 مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي الْأَصْلِ ثُمَّ انْتَشَرَ حَتَّى
 يَنْقَلَهُ قَوْمٌ لَا يَتَوَقَّعُهُمْ تَوَاتُؤُهُمْ
 عَلَى الْكُذِبِ وَهُمْ الْقَرْنُ الثَّانِي وَ

وَمَنْ بَعْدَهُمْ وَأَنَّهُ يُوجِبُ عِلْمَ
 طَمَآنِينَةٍ أَوْ يَكُونُ فِيهِ شُبُهَةٌ صَوْرَةٌ
 وَمَعْنَى كَخَبَرِ الْوَاحِدِ وَهُوَ كُلُّ خَبَرٍ
 يَرْوِيهِ الْوَاحِدُ فَصَاعِدًا لَا عِبْرَةَ
 لِلْعَدَرِ فِيهِ بَعْدَ تَكُونِ دُونَ الْمَشْهُورِ
 وَالْمُتَوَاتِرِ وَأَنَّهُ يُوجِبُ الْعَمَلُ دُونَ
 عِلْمِ الْيَقِينِ بِالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ وَ
 الْأَجْمَاعِ وَالْمَعْقُولِ وَقِيلَ لَا عَمَلُ
 إِلَّا عَنْ عِلْمٍ بِالْإِتِّصَالِ فَلَا يُوجِبُ الْعَمَلُ
 لَا نَتِفَاءَ الْأَزْمِ أَوْ لَيْثُوتِ الْمَلْزُومِ
 وَالرَّأْيِ أَنْ عُرِفَ بِالْفَقْهِ وَالتَّقَدُّمِ
 فِي الْإِجْتِهَادِ كَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ
 وَالْعَبَّادِ لَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ
 كَانَ حَدِيثُهُ حُجَّةً يَتْرُكُ بِهِ الْقِيَاسَ
 خِلَافًا لِلْيَالِكِ وَأَنْ عُرِفَ بِالْعَدَالَةِ

وَيُوجِبُ الْعِلْمَ

عَنِ اللَّهِ بْنِ سَعْدُونَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَجَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِضْوَانَ اللَّهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

دُونَ الْفَقْهِ كَانَسِ وَأَبَى هَرِيَّةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنْ وَافَقَ حَدِيثُهُ
الْقِيَاسَ عَمِلَ بِهِ وَإِنْ خَالَفَهُ لَمْ
يَتْرُكْ إِلَّا بِالضَّرُورَةِ كَحَدِيثِ
الْمَصْرَاةِ وَإِنْ كَانَ مَجْهُولًا بَانَ
لَمْ يَعْرِفْ إِلَّا بِحَدِيثٍ أَوْ حَدِيثَيْنِ
كَوَابِصَةَ بْنِ مَعْبُدٍ فَإِنْ رَوَى
عَنْهُ السَّلَفُ أَوْ اخْتَلَفُوا فِيهِ أَوْ
سَكَتُوا عَنِ الطُّعْنِ صَارَ كَالْمَعْرُوفِ
وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِنَ السَّلَفِ إِلَّا بِالرَّدِّ
كَانَ مُسْتَكْرَأًا فَلَا يَقْبَلُ وَإِنْ لَمْ
يَظْهَرْ مِنَ السَّلَفِ فَلَمْ يَقَابَلْ بِرَدِّ
وَلَا قَبُولٍ يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ وَلَا يَجِبُ
وَأَمَّا جَعْلُ الْخَبَرِ حُجَّةً بِشَرَايِطٍ
فَالرَّأَوِي وَهِيَ أَرْبَعَةُ الْعَقْلِ

وَالْعَمَلِ

وَالْعَمَلِ

٧٢
الْعَقْلُ وَهُوَ تَوَرُّيٌّ بِهِ طَرِيقُ
يُبْتَدَأُ بِهِ مِنْ حَيْثُ يَنْتَهَى إِلَيْهِ
دَرْكُ الْحَوَاسِّ فَيَبْدَى بِهِ
الْمَطْلُوبُ لِلْقَلْبِ فَيَدْرِكُهُ الْقَلْبُ
بِتَأْتِيلِهِ وَالشَّرْطُ الْكَامِلُ مِنْهُ وَهُوَ
الْكِبَالُغُ دُونَ الْقَاصِرِ مِنْهُ
وَهُوَ عَقْلُ الصَّبِيِّ **وَالضَّبْطُ** وَهُوَ
هُوَ سَمَاعُ الْكَلَامِ كَمَا يَحِقُّ سَمَاعُهُ
ثُمَّ فَهْمُهُ بِعِنَاةِ الَّذِي أَرَادَ بِهِ
ثُمَّ حِفْظُهُ بِبَدَلِ الْمَجْهُولِ ثُمَّ
الْتِمَاسُ عَلَيْهِ بِمَحَافِظَةِ حَدُودِهِ
وَمُرَاقَبَتِهِ بِمَذَاكِرَتِهِ عَلَى إِسَاءَةٍ
النَّظَرِ بِنَفْسِهِ إِلَى حَيْثُ أَرَادَ إِلَيْهِ
وَالْعَدَالَةُ وَهِيَ الْأَسْتِقَامَةُ وَ
الْمُعْتَبَرُ هُنَا كَمَا لَهُ وَهُوَ رَحْمَانُ

جملة الدين والعقل على طريقة
 الهوى والشهوة حتى اذا
 ارتكب كبيرة واصغر صغيرة
 سقطت عدالة دون القاصي
 وهو ما يشبه بظاهر العقل
والاسلام وهو التصديق
 والاقرار بالله كما هو باسمايه و
 صفاته وقبول احكامه وشرائعه
والشرط فيه البيان اجمالا
 كما ذكرنا فلماذا لا يقبل خبر
 الكافر والفاسق والصابي
 والمعتوي والذي اشتد غفلته
والثاني في الانقطاع وهو
 نوعان ظاهر وباطن **اما**
 الظاهر فالمرسل من الاخبار

الاسلام والاسلام

خبار وهو ان كان من الصحابي
 يقبل بالاجماع ومن القرن الثاني
 والثالث كذلك عندنا وارسل
 من دون هو لاء كذلك عند
 الكرخي خلافا لابن ابان والذي
 ارسل من وجهه واسند من وجهه
 تقبول عند العامة **واما** الباطن
 فان كان لنقصان في الناقل فهو
 على ما ذكرنا وان كان بالعرض
 بان خالف الكتاب او السنة المع
 المعروفة او الحادثة او اعرض عنه
 الامة من الصدر الاول كان
 مردودا منقطعاً والثالث في بيان
 المجعل الخبر فيه **حجة** فان كان
 من حقوق الله تعالى يكون خبر الواحد

محل الخبر

فِيهَا حُجَّةٌ خَلَا فَا لِكُرْخِي فِي الْعُقُوبَاتِ
 وَإِنْ كَانَ مِنْ حَقُوقِ الْعِبَادِ ثَمَّ فِيهِ
 الزَّامُ مُحَضَّرٌ يُشْتَرَطُ فِيهِ سَائِرُ
 شَرَائِطِ الْأَخْبَارِ نَعِ الْعُدَدُ وَلَفْظُ
 الشَّهَادَةِ وَالْوَلَايَةِ وَإِنْ كَانَ لِلزَّامِ
 فِيهِ أَصْلٌ يَثْبُتُ بِأَخْبَارِ الْإِحَادِدِ
 بِشَرْطِ التَّمَيُّزِ دُونَ الْعَدَالَةِ وَإِنْ
 كَانَ فِيهِ الزَّامُ مِنْ وَجْهٍ يَشْتَرِطُ
 إِحْدَى شَطْرِي الشَّهَادَةِ عِنْدَ
 أَبِي حَنِيفَةَ **وَالرَّابِعُ** فِي بَيَانِ
 الْخَبَرِ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ قِسْمٌ يُحِيطُ
 الْعِلْمُ بِصِدْقِهِ كَخَبَرِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ
 الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَقِسْمٌ يُحِيطُ
 الْعِلْمُ بِكَذِبِهِ كَدَعْوَى فِرْعَوْنَ
 الرُّبُوبِيَّةِ وَقِسْمٌ يُحْمِلُهُمَا عَلَى

وَهُوَ مِنْ وَجْهٍ

٢٤
 عَلَى النَّوْثِ كَخَبَرِ الْوَاحِدِ الْفَاسِقِ
 وَقِسْمٌ يَرْجِعُ أَحَدًا خِثَالِهِ عَلَى
 الْآخِرِ كَخَبَرِ الْعَدْلِ الْمُسْتَجْمِعِ لَشَرَائِطِ
 الشَّهَادَةِ وَلِهَذَا النَّوْعُ أَطْرَافُ ثَلَاثَةِ
 طَرَفِ السَّمَاعِ وَذَلِكَ إِتِمَانٌ أَنْ يَكُونَ
 غَرِيبَةً وَهُوَ مَا يَكُونُ مِنْ جَنْبِ
 الْإِسْتِمَاعِ بِأَنْ يَقْرَأَ عَلَى الْمَحْدَثِ أَوْ
 يَقْرَأَ عَلَيْكَ أَوْ يَكْتُبُ إِلَيْكَ كِتَابًا
 عَلَى رَسْمِ الْكُتُبِ وَذَكَرَ فِيهِ حَدَّثَنِي
 فَلَانٌ عَنْ فَلَانٍ إِلَى آخِرِهِ ثُمَّ يَقُولُ
 إِذَا بَلَغَكَ كِتَابِي هَذَا وَفَهِّمْتَهُ فَحَدِّثْ
 بِهِ عَنِّي فَهَذَا مِنَ الْغَايِبِ كَالْخَطَا
 وَكَذَا الرِّسَالَةُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَيَكُونُ
 حُجَّتَيْنِ إِذَا ثَبَتَا بِالْحُجَّةِ أَوْ يَكُونُ
 رُخْصَةً وَهُوَ الَّذِي لَا إِسْتِمَاعَ

رَوَاهُ

فِي
 كِتَابِ
 الْخَبَرِ

فيه كالأجازة والمناولة فالمجازة
إن كان عالماً به يصح الإجازة ولا
فلا وطرف الحفظ والعزيمة
فيه أن يحفظ المسموع إلى وقت
الآداء والرخصة أن يعتمد الكتاب
فإن نظره فيه وتذكر يكون حجة
والأقل عند أبي حنيفة وطرف
الآداء والعزيمة فيه أن يؤدي
على الوجه الذي سيعر بلفظه ومعناه
والرخصة أن ينقله بمعناه فإن
كان محكماً لا يحتمل غيره يجوز
نقله بالمعنى لمن له بصيرة وجوه
اللغة وإن كان ظاهراً يحتمل غيره
فلا يجوز بالمعنى إلا للفقهاء المجتهدين
وما كان من جوامع الكلم والمشكل

٢٥
المشكل أو المجمل لا يجوز نقله بالمعنى
للكل والمسوي عنه إذا انكر الرواية
أو عمل بخلافه بعد الرواية مما
هو خلاف يتيقن بسقوط العمل به
وإن كان قبل الرواية أو لم يعرف
تاريخه لم يكن جرحاً وتعيين بعض
محتملاته لا يمنع العمل به والامتناع
عن العمل به مثل العمل بخلافه وعمل
الصحابي بخلافه يوجب الطعن
إذا كان الحديث ظاهراً لا يحتمل
الخفاء عليهم والطعن المبهم
من أئمة الحديث لا يجرح الراوي
إلا إذا وقع مفسراً بما هو جرح
متفق عليه ممن اشتهر بالصحة
دون التعصب حتى لا يقبل الطعن

بالتدليس والتليس والإرسال
 وركض الدابة والمزاح وصدائنه
 التسن وعدم الاعتداد بالرواية
 واستكثار سائل الفقه **فصل**
 وقد يقع التعارض بين الحجج فيما
 بيننا لجهلنا فلا بد من بيانه فكن
 المعارضة تقابل الحجتين على الشواء
 لا مزيتة لإحدايهما في حكمين متضادتين
 وشروطها اتحاد المخل والوقت مع
 تضاد الحكم وحكما بين الاليتين
 المصير إلى التسنه وبين التسن
 المصير إلى أقوال الصحابة والقياس
 وعندها العجز يجب تقرير الأصول
 كما في سور الحجار لما تعارضت
 الدلائل وجب تقرير الأصول فقل

دين

فقل
بيان

فقل إن الماء عرف طاهرا فلا
 يتنجس ولم يزل به الحدث ^{للتعارض}
 ووجب ضم التسنم إليه ويسمى
 مشكوكا لهذا لا أن نغني به
 الجهل وأما إذا وقع التعارض
 بين القياسين لم يستقطا
 بالتعارض ليجب العمل بالحال
 بل يعمل المجتهد بإيهما شاء يشها
 دة قلبه والتخلص عن المعارضة
 إما أن يكون من قبل الحجة بأن
 لا يعتد لأو من قبل الحكم بأن
 يكون أحدهما حكم الدنيا والآخر
 حكم العقبى كما يتي اليقين في
 سورة البقرة والمائدة أو من
 قبل الحال بأن يعمل أحدهما على

حَالَةٍ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى حَتَّى يَطْهَرْنَ
بِالتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ أَوْ مِنْ قَبْلِ
الزَّمَانِ صَرِيحًا الْقَوْلُ تَعَالَى وَ
أُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ
حَمْلَهُنَّ نَزَلَتْ بَعْدَ الَّتِي فِي سُورَةِ
الْبَقَرَةِ وَالَّذِينَ يَتَّبِقُونَ مِنكُمُ
الْآيَةَ أَوْ دَلَالَةً كَالْحَاظِرِ الْمَسِيحِ
وَالْمُشْتَبِهِ أَوَّلَى مِنَ النَّاسِ فِي عِنْدِ
الْكُرْخِيِّ وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي بَرٍ يَتَعَارَضَانِ
وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ النَّفْيَ إِنْ كَانَ
مِنْ جَنْسٍ مَا يَعْرِفُ بِدَلِيلِهِ أَوْ
كَانَ مِمَّا يُشْبِهُ حَالَهُ لَكِنْ عُرِفَ أَنَّ
الرَّأْيَ اعْتَمَدَ دَلِيلَ الْمَعْرِفَةِ كَانَ
مِثْلَ الْإِثْبَاتِ وَالْإِفْلَاقِ فَالْتَفَتُ فِي
حَدِيثِ بَرِيرَةَ وَهُوَ مَا رَوَى أَنَّهُ

اختلاف

٢٢١

أَنَّهُ اعْتَقَتْ وَزَوْجَهَا عَبْدٌ
مِمَّا لَا يَعْرِفُ إِلَّا بِظَاهِرِ الْحَالِ قَلِمٌ
يَتَعَارَضُ الْإِثْبَاتُ وَهُوَ مَا رَوَى
أَعْتَقَتْ وَزَوْجَهَا حُرٌّ وَفِي حَدِيثِ
يُسُوءَةَ وَهُوَ مَا رَوَى أَنَّهُ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ
مُحْرِمٌ مِمَّا يَعْرِفُ بِدَلِيلِهِ وَهُوَ
هَيْئَةُ الْمُحْرِمِ فَعَارَضُ الْإِثْبَاتِ
وَهُوَ مَا رَوَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ وَجَعَلَ
رِوَايَةَ بَنِي عَبَّاسٍ أَوَّلَى مِنْ رِوَايَةِ
بَنِي بَنِي الْأَصَمِّ لِأَنَّهُ لَا يَعْدِلُهُ
فِي الضُّبْطِ وَالْإِثْقَانِ وَطَهَارَةِ
الْمَاءِ وَحُلِّ الطَّعَامِ مِنْ جَنْسٍ مَا
يَعْرِفُ بِدَلِيلِهِ كَالنَّجَاسَةِ وَالْحَمَةِ

وَلَوْ وَقَعَ التَّعَارُضُ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ
فَوَجِبَ الْعَمَلُ بِالْأَصْلِ وَالتَّرْجِيحُ
لَا يَقَعُ تَفْضِيلُ عَدَدِ الرَّوَاةِ وَبِالذِّكْرَةِ
وَالْحَرِيَّةِ وَإِذَا كَانَ فِي أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ
زِيَادَةٌ فَإِنْ كَانَ الرَّاوِي وَاحِدًا
يُؤْخَذُ بِالْمُثَبَّتِ لِلزِّيَادَةِ كَمَا فِي الْخَبَرِ
الْمُرَوِيِّ فِي التَّخَالُفِ فَإِنَّمَا إِذَا اخْتَلَفَ
الرَّاوِي فَيَجْعَلُ كَالْخَبَرَيْنِ وَيَعْمَلُ
بِهِمَا كَمَا هُوَ مَذْهَبُنَا فِي أَنَّ الْمَطْلُوقَ
لَا يَجْعَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي حَكْمَيْنِ **فصل**
وهذه المحجج يتحمل البيان وهو
أما أَنْ يَكُونَ بَيَانُ تَقْرِيرٍ وَهُوَ
تَوْكِيدُ الْكَلَامِ بِمَا يَقْطَعُ إِحْتِمَالَ
الْمَجَازِ أَوِ الْخُصُوصِ أَوْ بَيَانُ تَفْسِيرِ
الْمَجْمَلِ وَالْمُشْتَرَكِ وَانْتِهَى يَصَحَّاحُ

يَصَحَّاحُ مَوْصُولًا وَمَقْصُولًا وَ
عِنْدَ بَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ لَا يَصَحُّ بَيَانُ
الْمَجْمَلِ وَالْمُشْتَرَكِ إِلَّا مَوْصُولًا أَوْ
بَيَانُ تَغْيِيرٍ كَالْتَعْلِيقِ بِالشَّرْطِ وَ
الْإِسْتِثْنَاءِ وَإِنَّمَا يَصَحُّ ذَلِكَ مَوْصُولًا
فَقَطُّ وَاخْتَلَفَ فِي خُصُوصِ الْعُمُومِ
فَعِنْدَنَا لَا يَقَعُ مَتَرَاخِيًا وَعِنْدَ
الْأَشَافِعِيِّ يَجُوزُ ذَلِكَ وَهَذَا بَيَانُ
عَلَى أَنَّ الْعُمُومَ شَلَّ الْخُصُوصِ عِنْدَنَا
فِي إِجْبَابِ الْحُكْمِ قَطْعًا وَبَعْدًا
الْخُصُوصِ لَا يَبْقَى الْقَطْعُ فَكَانَ
تَغْيِيرًا مِمَّنِ الْقَطْعُ إِلَى الْإِحْتِمَالِ
فَيُنْقِذُ بِشَرْطِ الْوَصْلِ وَعِنْدَهُ
لَيْسَ بِتَغْيِيرٍ بَلْ تَغْيِيرٌ بَلْ هُوَ
تَقْرِيرٌ فَيَصَحُّ مَوْصُولًا وَمَقْصُولًا

وَبَيَانُ بَقَرَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ
تَبْيِيلِ تَقْيِيدِ الْمَطْلُوقِ فَكَانَ تَسْخَا
فَصَحَّ مَتَرًا خِيَا وَالْأَهْلُ لَمْ يَتَنَاوُلْ
الْإِبْنُ لَا أَنَّهُ خَصَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى أَنَّهُ
لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ وَقَوْلُهُ تَعَالَى
أَتَكُمُ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ
لَمْ يَتَنَاوُلْ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا أَنَّهُ
خَصَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى إِنْ الَّذِينَ سَبَقَتْ
لَهُمْ مِثَالُ الْحَسَنِ **وَالْإِسْتِثْنَاءُ**
يَنْعَى التَّكْلِمَ بِحُكْمِهِ يَقْدِرُ الْمُسْتَشْنَى فَيَجْعَلُ
تَكْلِمًا بِالْبَاقِي بَعْدَهُ وَعِنْدَهُ
الشَّافِعِيُّ يَنْعَى الْحُكْمَ بِطَرِيقِ الْمَعَارِضَةِ
أَهْلُ اللَّغَةِ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنَ
النَّفْيِ اثْبَاتٌ وَمِنْ الْإِثْبَاتِ
نَفْيٌ وَلَا يَنْقُضُ قَوْلُهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لِلتَّو

لِاجْتِمَاعِ

لِلتَّوْحِيدِ وَمَعْنَاهُ النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ
فَلَوْ كَانَ تَكْلِمًا بِالْبَاقِي لَكَانَ تَقْيِيدًا
لِغَيْرِهِ لَا إِثْبَاتًا لَهُ وَلَكِنَّا قَوْلُهُ تَعَالَى
فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا حَسِينِ
عَامًا وَسَقُوطُ الْحُكْمِ بِطَرِيقِ الْمَعَارِضَةِ
فِي الْإِجَابِ يَكُونُ لَا فِي الْإِخْبَارِ
وَلِأَنَّ أَهْلَ اللَّغَةِ قَالُوا الْإِسْتِثْنَاءُ
إِخْرَاجٌ وَتَكْلِمٌ بِالْبَاقِي بَعْدَ
النَّفْيِ يَوْضَعُهُ وَنَفْيُ وَاثِبَاتٍ
بِإِشَارَتِهِ وَهُوَ نَوْعَانِ شَصَلُ
وَهُوَ الْأَصْلُ وَمَنْفَصِلٌ وَهُوَ مَا
لَا يَصِحُّ اسْتِخْرَاجُهُ مِنَ الصَّدْرِ
فَجَعَلَ مُتَدَاءً قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَانْزِمِ
عَذْوِي إِلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ أَيْ
لَكِنَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ وَالْإِسْتِثْنَاءُ

الاستثناء
في الكلام
بالمعارضة

تَشْتَقُّ كَلِمَاتٍ مَعْطُوفَةٍ
بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ يُنْصَرَفُ إِلَى
الْجَمْعِ كَالشَّرْطِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ
وَعِنْدَنَا إِلَى مَا يَلِيهِ بِخِلَافِ الشَّرْطِ
لَا أَنَّهُ مَبْدَلٌ أَوْ بَيَانٌ ضَرُورَةٌ
وَهُوَ نَوْعٌ بَيَانٌ يَقَعُ بِمَا لَمْ يَوْضَعْ
لَهُ وَهُوَ أَمَّا أَنْ يَكُونَ فِي حَكْمِ الْمَنْطُوقِ
كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَوَرِثَةُ آبَائِهِ فَلَا
الَّذِي أَوْثِقَتْ بِدَلَالَةٍ حَالِ الْمَكْمُومِ
كَسَكُوتِ صَاحِبِ الشَّرْعِ عِنْدَ
أَمْرِ يُعَايِنُهُ عَنِ التَّغْيِيرِ أَوْ ثَبَتَتْ
ضَرُورَةٌ دَفْعَ الْغُرُورِ كَسَكُوتِ
الْمَوْلَى حِينَ رَأَى عَبْدَهُ يَسْبِيحُ وَ
يَشْتَرِي أَوْ ثَبَتَتْ ضَرُورَةٌ طَوْلِ
الْكَلَامِ كَقَوْلِهِ لَهُ عَلَى بَيَانٍ دَرَاهِمِ

هَمٌّ بِخِلَافِ قَوْلِهِ عَلَى بَيَانٍ وَ
ثَوْبٌ أَوْ بَيَانٌ تَبْدِيلٌ وَهُوَ الشَّحْ
وَهُوَ بَيَانٌ لِمُدَّةِ الْحَكْمِ الْمَطْلُوقِ الَّذِي
كَانَ مَعْلُومًا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى لَا أَنَّهُ
أَطْلَقَهُ فَصَارَ ظَاهِرَةً الْبَقَاءِ فِي
حَقِّ الْبَشَرِ فَكَانَ تَبْدِيلًا فِي حَقِّنَا
بَيَانًا مُحْضًا فِي حَقِّ صَاحِبِ الشَّرْعِ
وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلْيَهُودِ
أَعْنَهُمُ اللَّهُ وَتَحْلُهُ حَكْمٌ يَحْتَمِلُ الْوُجُودَ
وَالْعَدَمَ فِي نَفْسِهِ لَمْ يَلْحَقْ بِهِ سَائِرُ
النَّحْوِ مِنْ تَوْقِيتٍ أَوْ تَأْيِيدٍ ثَبَتَتْ
نَصًّا أَوْ دَلَالَةً وَشَرْطُهُ التَّمَكُّنُ
مِنْ عَقْدِ الْقَلْبِ عِنْدَنَا دُونَ التَّمَكُّنِ
مِنْ الْفِعْلِ خِلَافًا لِلْمَعْتَرِ لَهُ لِمَا أَنَّ
حَكْمَهُ بَيَانٌ لِمُدَّةِ إِحْمَالِ الْقَلْبِ عِنْدَنَا

أَصْلًا وَلِيَعْمَلَ الْبَدَنَ تَبَعًا وَعِنْدَهُمْ
كُتُبٌ بَيِّنَاتٌ مَدَّةَ الْعَمَلِ الْبَدَنِ وَالْقِيَّاسِ
لَا يَصْلِحُ نَاسِخًا وَكَذَا الْإِجْمَاعُ عِنْدَ
الْمُجْتَمِعِينَ وَاتِّمَامُ الْجُزْأِ النَّسْخَ بِالْكِتَابِ
وَالسُّنَنِ تَشْفِقًا وَمُخْتَلَفًا خِلَافًا
لِلشَّافِعِيِّ فِي الْمُخْتَلَفِ وَالْمُنْسُوحِ
أَنْوَاعِ التَّيْلُوتِ وَالْحُكْمِ وَالْحُكْمِ دُونَ
التَّيْلُوتِ وَالتَّيْلُوتِ دُونَ الْحُكْمِ
وَالنَّسْخِ وَصَفٍ فِي الْحُكْمِ وَذَلِكَ
مِثْلُ الزِّيَادَةِ عَلَى النَّصِّ فَاتِّمَامُ النَّسْخِ
عِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ بَيَانٌ حَتَّى
أُثْبِتَ زِيَادَةُ النَّفْيِ عَلَى الْجُلْدِ بِخَبَرِ
الْوَاحِدِ وَزِيَادَةُ قَدِّ الْإِيمَانِ فِي
كُفَّارَةِ الْيَمِينِ وَالطَّهَارِ بِالْقِيَّاسِ
فصل أفعال النبي صلى الله عليه

٤١
الله عليه وسلم سِوَى الرِّزَالَةِ أَرْبَعَةٌ
مُبَاحٌ وَمُسْتَحَبٌّ وَوَاجِبٌ وَفَرْصٌ
وَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا أَنَّ مَا عَلِمْنَا مِنْ
أَفْعَالِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَقْعَا
عَلَى جِهَةٍ نَقْتَدِي بِهِ فِي الْقَاعِلَةِ
عَلَى تِلْكَ الْجِهَةِ وَمَا لَمْ نَعْلَمْ عَلَى أَى
جِهَةٍ فَعَلَهُ قُلْنَا فَعَلَهُ عَلَى أَدْنَى
مَنْزِلِ أَفْعَالِهِ وَهُوَ الْإِبَاحَةُ وَ
الوحي نَوْعَانِ ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ
فَالظَّاهِرُ مَا ثَبُتَ بِلِسَانِ الْمَلِكِ
فَوْقَهُ فِي سَمْعِهِ بَعْدَ عِلْمِهِ بِالْمُبْلَغِ
بِأَنَّهُ كَمَا طَعَنَهُ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ
عَلَيْهِ بِلِسَانِ الرُّوحِ الْأَمِينِ أَوْ
ثَبُتَ عِنْدَهُ بِإِشَارَةِ الْمَلِكِ مِنْ
غَيْرِ بَيَانٍ بِالْكَلَامِ أَوْ يَتَّبِدَى

لِقَلْبِهِ بِأَلَا شُبْهَةً بِالْإِلَهَامِ مِنَ اللَّهِ
تَعَالَى بِأَن أَرَاهُ يَنْوَرُ مِنْ عِنْدِهِ
وَالْبَيَاضُ مَا يَنْتَازِلُ بِالْإِجْتِهَادِ
بِالتَّأَمُّلِ فِي الْأَحْكَامِ الْمَنْصُوصَةِ
فَأَنِّي بَعْضُهُمْ أَن يَكُونَ هَذَا مِنْ
حِظِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدَنَا
هُوَ مَا نُوَرُّ بِالنِّظَارِ الْوَحْيِ فِيهَا
لَمْ يُوْحَ إِلَيْهِ ثُمَّ الْعَمَلُ بِالرَّأْيِ بَعْدَ
الْإِقْضَاءِ مَدَّةٍ أَلَّا يَنْتَظَرَ إِلَّا أَنَّهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعَصُّوْمٌ عَنِ
الْقَرَارِ عَلَى الْخَطَاةِ بِخِلَافِ مَا يَكُونُ
مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْبَيَانِ بِالرَّأْيِ وَ
هَذَا كَالْإِلَهَامِ فَإِنَّهُ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ
فِي حَقِّهِ وَإِنْ كَمْ يَكُن فِي حَقِّ غَيْرِهِ
بِهَذِهِ الصِّفَاتِ وَشَرَائِعِ مَنْ

مَنْ قَبْلَنَا يَلْزِمُنَا إِذَا قَضَى اللَّهُ أَوْ رَسُولُهُ
مِنْ غَيْرِ الْبَيَانِ عَلَى أَنَّهُ شَرِيعَةٌ لِرَسُولِنَا
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقْلِيدُ
الصُّحَابِ وَاجِبٌ يَتْرُكُ بِهِ الْقِيَاسَ
لِإِحْتِمَالِ التَّمَايُجِ وَقَالَ الْكُرْخِيُّ لَا يَجِبُ
تَقْلِيدُهُ إِلَّا فِي مَا لَا يَدْرِكُ بِالْقِيَاسِ
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَقْلُدُ أَحَدٌ مِنْهُمْ
وَقَدْ اتَّفَقَ عَمَلُ أَصْحَابِنَا بِالتَّقْلِيدِ
فِيمَا لَا يَعْقِلُ بِالْقِيَاسِ كَمَا فِي أَقْلِ
الْحَيْضِ وَشَرَاءِ مَا بَاعَ بِأَقْلٍ مِمَّا بَاعَ
وَاخْتَلَفَ عَمَلُهُمْ فِي غَيْرِهِ كَمَا فِي أَعْلَانِ
قَدَرِ رَأْسِ الْمَالِ وَالْأَجِيرِ الْمَشْتَرِكِ
وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ فِي كُلِّ مَا شَبَّ عَنْهُمْ
مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ بَيْنَهُمْ وَمِنْ غَيْرِ
أَن يُثَبَّتَ أَنَّ ذَلِكَ بَلَّغٌ غَيْرُ قَائِلِهِ

فَسَكَتَ سَلَامًا لَهُ وَأَمَّا النَّاسُ بَعِي فَهَانِ
ظَهَرَتْ فِتْوَاهُ فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَشَرِ بَحْ كَانَ مِنْهُمْ
عِنْدَ الْبَعْضِ وَهُوَ لَا صَحَّحَ **بَابُ**
الْإِجْمَاعِ رُكْنُ الْإِجْمَاعِ تَوْعَانِ
عَزِيمَةٍ وَهُوَ التَّكَلُّمُ مِنْهُمْ بِمَا
يُوجِبُ الْإِتِّفَاقَ أَوْ شُرُوعَهُمْ
فِي الْفِعْلِ أَنْ كَانَ بَابِهِ وَرَخَصَهُ
وَهُوَ أَنْ يَتَكَلَّمُوا وَيُفْعَلَ الْبَعْضُ
دُونَ الْبَعْضِ وَفِيهِ خِلَافُ الشَّ
فِعْيَ وَأَهْلُ الْإِجْمَاعِ مَنْ كَانَ مُجْتَهِدًا
إِلَّا فِيمَا لَا يَخْتَصُّ بِالْإِجْتِهَادِ لَيْسَ
فِيهِ هَوًى وَلَا فُسْقٌ وَكَوْنُهُ مِنْ
الصَّحَابَةِ لَا يَشْتَرِطُ وَكَذَا أَهْلُ
الْمَدِينَةِ وَالنِّقْرَاضِ الْعَصْرِ وَ

٤٢
وَقِيلَ وَيُشْتَرِطُ لِلْإِجْمَاعِ الْإِخْلَاقُ
عَدَمُ الْإِخْتِلَافِ السَّابِقِ عِنْدَ أَبِي
حَنِيفَةَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي الصَّحِيحِ
وَالشَّرْطُ أَجْمَاعُ الْكُلِّ وَخِلَافُ
الْوَاحِدِ مَانِعٌ كَخِلَافِ الْأَكْثَرِ وَ
حُكْمُهُ فِي الْأَصْلِ أَنْ يُثَبِّتَ الْمُرَادَ
شَرْعًا عَلَى سَبِيلِ الْيَقِينِ وَالِدَاعِي
قَدْ يَكُونُ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ وَ
الْقِيَاسِ وَإِذَا انْتَقَلَ الْبَيْنَا إِجْمَاعُ
السَّلَفِ بِالْإِجْمَاعِ كُلِّ عَصْرِ عَلَى نَقْلِهِ
كَانَ كَنْقُلِ الْحَدِيثِ الْمُتَوَاتِرِ وَإِذَا
انْتَقَلَ الْبَيْنَا بِالْأَفْرَادِ كَنْقُلِ السَّنَةِ
بِالْأَحَادِ ثُمَّ هُوَ عَلَى مَرَاتِبٍ فَالْأَفْوَى
أَجْمَاعُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
نَصَافَاتُهُ مِثْلُ الْآيَةِ وَالْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ

ثُمَّ الَّذِي نَصَّ الْبَعْضُ وَسَكَتَ
الْبَاقُونَ ثُمَّ إِجْمَاعٌ مِنْ بَعْدِهِمْ
تَلَى حِكْمٌ لَمْ يَنْظُرْ فِيهِ خِلَافٌ مِنْ
سَبْقِهِمْ ثُمَّ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى قَوْلٍ
مَنْ سَبَقَهُمْ فِيهِ مُخَالِفٌ وَالْأَمَّةُ
إِذَا اختلفوا على أقوالٍ كان إجماعاً
مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ مَا عَدَاَهَا بَاطِلٌ وَقِيلَ
هَذَا فِي الصَّحَابَةِ خَاصَّةً **بَابُ**
الْقِيَاسِ الْقِيَاسُ فِي اللُّغَةِ هُوَ
التَّقْدِيرُ وَفِي الشَّرْعِ تَقْدِيرُ الْفُرْعِ
بِالْأَصْلِ فِي الْحُكْمِ وَالْعِلَّةُ فَانْهَ
حُجَّةٌ تَقْلًا وَعَقْلًا أَمَّا التَّنْقِيلُ
فَقَوْلُهُ تَعَالَى فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي
الْأَبْصَارِ وَحَدِيثُ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ تَعْرِوْفٌ وَأَمَّا الْمَعْقُولُ

لَفَهُوَ أَنَّ الْأَعْتِبَارَ وَاجِبٌ وَ
هُوَ التَّامُّلُ فِيهِمَا أَصَابَ مَنْ قَبِلْنَا
مِنْ الْمَثَلَاتِ بِأَسْبَابٍ نَقَلَتْ عَنْهُمْ
لِنَكِفَ مِنْهَا اخْتِرَازًا عَنْ مِثْلِهِ
مِنْ الْجَزَاءِ وَكَذَلِكَ التَّامُّلُ فِي حَقَائِقِ
اللُّغَةِ لِاسْتِعَارَةِ غَيْرِهَا شَائِعٌ وَ
الْقِيَاسُ تَطْيِيرٌ وَبَيَانُهُ فِي قَوْلِهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ
أَيَّ يَبْعُو الْحِنْطَةَ وَالْحِنْطَةُ مَكِيلٌ
قَوْلٌ يَجْنِيهِ وَقَوْلُهُ مِثْلًا بِمِثْلٍ
حَالٌ لِمَا سَبَقَ وَالْأَحْوَالُ شُرُوطٌ
أَيَّ يَبْعُو بِهَذَا الْوَصْفِ وَالْأَمْرُ
لِلْإِجَابِ وَالْبَيْعُ مُبَاحٌ فَيُصَرَّفُ
الْأَمْرُ إِلَى الْحَالِ الَّتِي هِيَ شَرْطٌ وَ
الْمُرَادُ بِالمِثْلِ الْقَدَرُ بِدَلِيلِ مَا ذَكَرَ

فِي حَدِيثٍ آخَرَ كَيْلًا بِكَيْلٍ وَالْمَرَادُ
بِالْفَضْلِ الْفَضْلُ عَلَى الْقَدْرِ فَصَارَ
حُكْمُ النَّصِّ وَجُوبُ التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا
فِي الْقَدْرِ ثُمَّ الْحَرْمَةُ بِنَاءً عَلَى
فَوَائِدِ حُكْمِ الْأَمْرِ هَذَا حُكْمُ النَّصِّ
وَالِدَاعِي إِلَيْهِ الْقَدْرُ وَالْجَنَسُ لِأَنَّهُ
إِجَابُ التَّسْوِيَةِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ
أَمْثَالًا تَسَاوِيَةً وَلَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ
إِلَّا بِالْقَدْرِ وَالْجَنَسِ لِأَنَّ الْمِثْلَ ثَلَاثَةً
تَقُومُ بِالصُّورَةِ وَالْمَعْنَى وَذَلِكَ بِالْقَدْرِ
وَالْجَنَسِ وَسَقَطَتْ قِيَمَةُ الْجُودَةِ بِالنَّصِّ
وَقَدْ وَجَدْنَا الْأَرْضَ وَغَيْرَهَا أَمْثَالًا
وَكَانَ الْفَضْلُ عَلَى الْمِثْلِ ثَلَاثَةً فِيهَا
فَضْلٌ خَالِيًا عَنِ الْعَوَضِ فِي عَقْدِ
الْبَيْعِ مِثْلُ حُكْمِ النَّصِّ بِالتَّفَاوُتِ

٢٥
تِ فَلَزِمْنَا اثْبَاتَهُ عَلَى طَرِيقِ
الْإِعْتِبَارِ وَهُوَ تَطْيِيرُ الْمَثَلَاتِ
فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ
الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ
مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ فَإِنَّ
الْإِخْرَاجَ مِنَ الدِّيَارِ عُقُوبَةٌ كَمَا
كَانَ الْقَتْلُ وَالْكَفْرُ يَصْلُحُ رَاغِبًا إِلَيْهِ
وَأَوَّلُ الْحَشْرِ يَدُلُّ عَلَى تَكَرُّرِ
هَذِهِ الْعُقُوبَةِ ثُمَّ دَعَانَا إِلَى الْإِ
عْتِبَارِ بِالتَّأَمُّلِ فِي مَعَانِي النَّصِّ لِلْعَمَلِ
بِهِ فِيمَا لَا نَصَّ فِيهِ فَكَذَلِكَ مِنْهَا **و**
الْأَصُولُ فِي الْأَصْلِ مَعْلُومَةٌ إِلَّا
أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ دَلَالَةِ التَّمْيِيزِ
وَلَا بُدَّ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ قِيَامِ الدَّلِيلِ
عَلَى أَنَّهُ لِلْحَالِ شَاهِدٌ ثُمَّ لِلْقِيَاسِ

تفسير لغة وشريعة كما ذكرنا
 وشروط وركن ^{وشرط} ورفع فشرطه
 أن لا يكون الأصل مخصوصاً بحكم
 ينص آخر كشهادة حنيفة وأن
 لا يكون معدولاً به عن القياس
 بقاء الصوم مع الأكل ناسياً وأن
 يتعدى الحكم الشرعي الثابت
 بالنص بعينه إلى فرع هو نظيره
 ولا نص فيه فلا يستقيم التعليل
 لإثبات اسم الزنا لولا طه لأنه
 ليس بحكم شرعي ولا لصحة طهار
 الزني لكونه تغبيراً للحُرمة مه
 المتناهية بالكفارة في الأصل إلى
 إطلاقها في الفرع عن الغاية و
 لا لتعدية الحكم من الناسي في

٤٦
 في الفطر إلى المكره والخاطي
 لأن عذرهما دون عذره ولا
 بشرط الإيمان في رقبته كفارة
 اليمين والظهار لأنه تعدية إلى
 ما فيه نص بتغييره والكسر
 الرابع أن يبقى حكم النص بعد
 التعليل على ما كان وإنما خصصنا
 القليل من قوله صلى الله عليه و
 سلم لا تتبعوا الطعام إلا سواءً
 بسواءٍ لأن استثناء حالة الشا
 وي دل على عموم صدره في الأحوال
 ولن يثبت ذلك إلا في الكثير فصلا
 التغيير بالنص مصاحباً للتعليل
 لأنه وإنما سقط حق الفقير في
 الصور بالنص لا بالتعليل

بالطعام

لأنه تعالى وعد أَرْزَاقَ الْفُقَرَاءِ ثُمَّ
أَوْجَبَ مَا لَا سَمِيَّ عَلَى الْإِغْنِيَاءِ لِنَفْسِهِ
ثُمَّ أَمَرَ بِإِنْجَازِ الْمَوَاعِيدِ مِنْ ذَلِكَ
الْمَسْمِيِّ وَذَلِكَ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ اخْتِلَافِ
الْمَوَاعِيدِ فَكَانَ إِذْنًا بِالْإِسْتِدْلَالِ
وَرَكْنُهُ مَا جَعَلَ عَلَمًا عَلَى حُكْمِ النَّصِّ
مِمَّا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ النَّصُّ وَجَعَلَ الْفَرْعَ
نَظِيرًا لَهُ فِي حُكْمِهِ بِوُجُودِهِ وَهُوَ جَائِزٌ
أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لِأَنْ مَّا وَعَارِضًا وَإِسْمًا
خَفِيًّا وَجَلِيًّا وَحُكْمًا وَفَرْدًا وَعَدَدًا وَجُودًا
فِي النَّصِّ وَغَيْرِهِ إِذَا كَانَ شَابِتًا بِهِ وَ
دَلَالَةً كَوْنُ الْوَصْفِ عِلَّةً صَلَاحُهُ
وَعَدَالَتُهُ بِظُهُورِ أَثَرِهِ فِي جُحْظِ الْحُكْمِ
الْمَعْلَلِ بِهِ وَنَعْنِي بِصَلَاحِ الْوَصْفِ
مَلَأُومَتُهُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ عَلَى مُوَافَقَةِ

٢٧
فَقَّةِ الْعِلَلِ الْمَنْقُولَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنِ السَّلَفِ
كَتَعْلِيلِنَا بِالضَّعْفِ فِي وَلَا يَهْ لَنَا كَيْ
يُمَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنَ الْعَجْزِ وَأَنَّهُ مُؤَثِّرٌ
تَأْثِيرَ الطَّوَافِ يُمَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنَ
الضَّرُورَةِ دُونَ الْأَطْرَادِ وَجُودًا
أَوْ جُودًا وَعَدَدًا لِأَنَّ الْوُجُودَ قَدْ يَكُونُ
اتِّفَاقًا وَشُكْلُهُ التَّعْلِيلُ بِالنَّفْيِ لِأَنَّ
اسْتِقْصَاءَ الْعَدَمِ لَا يَنْبَغُ الْوُجُودَ
مِنْ وَجْهِ آخِرٍ كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ
فِي النِّكَاحِ بِشَهَادَةِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّ
الرِّجَالِ أَنَّهُ لَيْسَ بِإِلَّا أَنْ يَكُونَ
السَّبَبُ مُعَيَّنًا كَقَوْلِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ
فِي وَلَدِ الْعَصَبِ أَنَّهُ لَا يَضُنُّ لِأَنَّهُ
لَمْ يَعْصِبْ وَالْإِحْتِجَاجُ بِاسْتِصْحَابِ

الْحَالُ لِأَنَّ الْمُشْتَبَّهَ لَيْسَ بِمَبْقَى وَذَلِكَ
 فِي كُلِّ حُكْمٍ عَرَفَ وَجُوبَهُ بِدَلِيلِهِ ثُمَّ
 وَقَعَ الشَّكُّ فِي زَوَالِهِ كَانَ اسْتِصْحَابُ
 حَالِ الْبَقَاءِ عَلَى ذَلِكَ مُوجِبًا عِنْدَ
 الشَّافِعِيِّ وَعِنْدَنَا لَا يَكُونُ حُجَّةً مُؤَيَّدَةً
 لَكِنَّمَا حُجَّةٌ دَافِعَةٌ حَتَّى قُلْنَا فِي
 الشُّقُوفِ إِذَا بَاعَ مِنَ الدَّارِ قُطْلَبَ
 الشَّرِيكَ الشُّفْعَةَ فَانْكَرَ الْمُشْتَرِي
 يَمْلِكُ الطَّالِبُ فِيمَا فِي يَدِهِ أَنْ يَقُولَ
 قَوْلُهُ وَلَا يَجِبُ الشُّفْعَةُ إِلَّا بَيِّنَتُهُ
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجِبُ بَعْدَ بَيِّنَتِهِ
 وَالْإِحْتِجَاجُ بِتَعَارُضِ الْأَشْبَاهِ
 كَقَوْلِ زُفَرٍ فِي الْمُرَافِقِ أَنَّ مِنَ الْغَايَةِ
 مَا يَدْخُلُ وَمِنْهَا مَا لَا يَدْخُلُ فَلَا يَدْخُلُ
 بِالشَّكِّ وَهَذَا عَمَلٌ بِغَيْرِ دَلِيلٍ وَ

٥٨
 وَالْإِحْتِجَاجُ بِمَا لَا يَسْتَقِلُّ إِلَّا بِوَصْفٍ
 يَقَعُ بِهِ الْفَرْقُ كَقَوْلِهِمْ فِي مَثَلِ الذِّكْرِ
 أَنَّهُ تَمَسَّ الْفَرْجَ فَكَانَ حَدَّثًا كَمَا إِذَا
 تَمَسَّهُ وَهُوَ يَبُولُ وَالْإِحْتِجَاجُ بِالْوَصْفِ
 الْمُخْتَلَفِ فِيهِ كَقَوْلِهِمْ فِي الْكِتَابَةِ
 الْحَالَةُ أَنَّهُ عَقْدٌ لَا يَنْعَمُ مِنَ التَّكْفِيرِ
 فَكَانَ فَاسِدًا كَالْكِتَابَةِ بِالْخَيْرِ وَالْإِحْتِجَاجُ
 بِمَا لَا يَشْكُ فِي فَسَادِهِ كَقَوْلِهِمْ
 الثَّلَاثُ نَاقِضٌ الْعَدْرِ عَنْ سَبْعَةٍ
 فَلَا يَتَأَدَّى بِهِ الْفُضُولَةُ كَمَا رُوِيَ
 الْآيَةُ وَالْإِحْتِجَاجُ بِالدَّلِيلِ وَجَمَلُهُ
 مَا يَعْطَلُ لَهُ أَرْبَعَةُ أَثْبَاتٍ الْمَوْجِبُ
 أَوْ وَصْفُهُ وَأَثْبَاتُ الْحُكْمِ أَوْ وَصْفُهُ
 كَالْجَنَسِيَّةِ لِحُرْمَةِ النِّسَاءِ وَصِفَةُ التَّوَمِ
 فِي زَكَاةِ الْأَنْعَامِ وَالشُّهُورِ فِي النِّكَاحِ

وَأَثْبَاتُ الشَّرْطِ أَوْ وَصْفُهُ

وشرط العدالة والذكورة فيهما
التي راء وصفه الوتر والرابع تعدية
حكم النص الى ما لا نص فيه لثبت
فيه بغالب الراي فالتعدية حكم
لازم عندنا جائز عند الشافعي
لانه يجوز التعليل بالعلة القاصرة
كالتعليل بالثمنية والتعليل للاقسام
الثلاثة الاول وتفيها باطل فلم يبق
الا الرابع والاستحسان يكون بالاش
والاجماع والضرورة والقياس
الخفي كالتكم والاستصناع وتطهير
الاولواني وطهارة سور سباع الطير
ولما صار العلة عندنا علة باثرها
قد سنا على القياس الاستحسان
الذي هو القياس الخفي اذا قوى

قوى اثره وقد سنا القياس لصحة
اثره الباطن على الاستحسان الذي
ظهر اثره وخفي فساد كماله
تلاية التجدد في صلواته فانه
يركع بها قياسا وفي الاستحسان
لا يجزيه ثم المستحسن بالقياس
الخفي يصلح تعديته بخلاف
الاقسام الاخر لا يرى ان يختلف
في الثمن قبل قبض المبيع لا يجب
يمين البايع قياسا يوجه استحسانا
وهذا حكم تعدى الى الوارثين
والاجارة فاما بعد القبض فلم
يجب يمين البايع الا بالاثم فلم
يصح تعديته **وشرط الاجتهاد**
ان يحوى علم الكتاب بمعانيه

وَوُجُوهِهَ الَّتِي قُلْنَا وَعَلِمَ السَّنَةِ
تَعْبُطُ قَهَا وَأَنْ يَعْرِفَ وَجُوهُ
الْقِيَاسِ وَحُكْمَهُ إِلَّا صَابَهُ بَعَالِ
الرَّأْيِ حَتَّى قُلْنَا إِنْ الْمُجْتَهِدُ يَخْطِئُ
وَيَصِيبُ وَالْحَقُّ فِي تَوْضِيعِ الْخِلَافِ
وَاحِدٌ بِأَثَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
فِي الْمَقْصُودَةِ وَقَالَتْ الْمُعْتَرِضَةُ كُلُّ
مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ وَالْحَقُّ فِي تَوْضِيعِ
الْخِلَافِ شَعْدَرُ وَهَذَا الْخِلَافُ لَا
فِي التَّقْلِيَاتِ إِلَّا عَلَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ
ثُمَّ الْمُجْتَهِدُ إِذَا أَخْطَأَ كَانَ مَخْطِئًا
أَبْتِدَاءً وَآتِيهَاءً عِنْدَ الْبَعْضِ وَ
الْمُخْتَارُ أَنَّهُ مُصِيبٌ أَبْتِدَاءً مَخْطِئٌ
آتِيهَاءً وَلِهَذَا قُلْنَا لَا يَجُوزُ تَخْصِصُ
الْعِلَّةِ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَصْوِيبِ كُلِّ

نَدَّ عَقْلِيَّاتٍ

كُلُّ

مُجْتَهِدٍ خِلَافًا لِبَعْضِ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ
كَانَتْ عَلَيْهِ يَوْجِبُ ذَلِكَ لَكِنَّهُ لَمْ
يَجِبْ مَعَ قِيَاسِهَا لِمَا يَنْبَغُ فَصَارَ مُخْصَا
مِنَ الْعِلَّةِ بِهَذَا الدَّلِيلِ وَعِنْدَنَا عَدَمُ
الْحُكْمِ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ الْعِلَّةِ وَبَيَانُ
ذَلِكَ فِي الصَّامِمِ النَّاسِمْ إِذَا صَبَّ
الْمَاءُ فِي حَلْقِهِ أَنَّهُ يَفْسِدُ الصُّومُ
لِفَوَاتِ رُكْنِهِ وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ النَّاسِ
فَمَنْ أَجَازَ الْخُصُوصَ قَالَ امْتَنَعَ حُكْمُ
هَذَا التَّعْلِيلِ ثُمَّ لِمَا يَنْبَغُ وَهُوَ الْأَثَرُ
وَقُلْنَا عَدَمُ لِعَدَمِ الْعِلَّةِ لِأَنَّهُ فَعَلَ
النَّاسِ مَسْئُوبٌ إِلَى صَاحِبِ الشَّرْعِ
فَسَقَطَ عَنْهُ الْجَنَازَةُ وَبَقِيَ الصُّومُ
لِبَقَاءِ رُكْنِهِ لِأَنَّهُ يَنْبَغُ مَعَ فَوَاتِ رُكْنِهِ
وَبَقِيَ عَلَى هَذَا تَقْسِيمُ الْمَوَاقِعِ وَهِيَ

أَدْلَى لَكُمْ

خَمْسَةٌ مَانِعٌ يَنْعُ انْعِقَادُ الْعِلَّةِ كَيْفَ
الْحَرْوُ وَمَانِعٌ يَنْعُ تَامُ الْعِلَّةُ كَيْفَ عَبْدُ
الْغَيْنِ وَمَانِعٌ يَنْعُ لَزُومُ الْحُكْمِ كَخِيَارِ
الْعَيْبِ **ثُمَّ اَعْلَل** نَوْعَانِ طَرْدِيَّةٌ
وَمُؤَثِّرَةٌ وَعَلَى كُلِّ قِسْمٍ ضَرْبٌ
مِنَ الدَّفْعِ **أَمَّا الظَّرْدِيَّةُ** فَوُجُوهٌ
رَفَعَهَا أَرْبَعَةُ الْقَوْلِ بِمُوجِبِ الْعِلَّةِ
وَهُوَ الزَّامُ مَا يَلْزِمُهُ الْمَعْلَلُ بِتَعْلِيلِهِ
كَقَوْلِهِمْ فِي صَوْمِ رَمَضَانَ أَنَّهُ
صَوْمٌ فَرَضَ فَلَا يَتَأَدَّى إِلَّا بِتَعْيِينِ
النِّيَّةِ فَقَوْلُ عِنْدَنَا لَا يَصِحُّ إِلَّا
بِتَعْيِينِ النِّيَّةِ وَأَمَّا الْجُوزُورَةُ بِاطْلَاقِ
النِّيَّةِ عَلَى أَنَّهُ تَعْيِينٌ **وَالْمَانِعَةُ**
وَهِيَ أَيْمَانُ أَنْ يَكُونَ فِي نَفْسِ الْوَصْفِ
أَوْ فِي صَلَاحِهِ لِلْحُكْمِ مَعَ وُجُودِهِ

منع من شرط الحكم كخيار الشرط ومانع يمنع تمام الحكم كخيار الرقبة

دِهِ أَوْ فِي نَفْسِ الْحُكْمِ أَوْ فِي نِسْبَتِهِ إِلَى
الْوَصْفِ وَقَسَادُ الْوَضْعِ كَتَعْلِيلِهِمْ
لَا يَجَابُ الْفَرْقَةُ بِإِسْلَامِ أَحَدِ الرَّجُلَيْنِ
وَالْمُنَاقَضَةُ كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ فِي الْوَضْعِ
وَالْيَتِيمُ أَنَّهُمَا طَهَارَتَانِ فَكَيْفَ افْتَرَقَا
فِي النِّيَّةِ فَإِنَّهُ يَتَقَضَى بِعَسَلِ الثَّوْبِ
وَأَمَّا الْمُؤَثِّرَةُ فَلَيْسَ لِلشَّائِلِ فِيهَا
بَعْدُ الْمَانِعَةِ إِلَّا الْمَعَارَضَةُ لِأَنَّهَا
لَا تَحْتَمِلُ الْمُنَاقَضَةَ وَقَسَادُ الْوَضْعِ
بَعْدَ مَا ظَهَرَ أَثَرُهَا بِالْكِتَابِ وَ
النَّسَبِ لَكِنَّهُ إِذَا تَصَوَّرَ مُنَاقَضَةً
يَجِبُ رَفْعُهَا بِطَرُقِ أَرْبَعَةٍ كَمَا نَقُولُ
فِي الْخَارِجِ مِنْ غَيْرِ السَّيْلَيْنِ أَنَّهُ
يُحْسَنُ خَارِجٌ فَكَانَ حَدَّثًا كَالْبَوْلِ
فَيُورَدُ عَلَيْهِ مَا إِذَا لَمْ يُسَلَّ فَنُدْفَعُهُ

أَوَّلًا بِالْوُصْفِ وَهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ بِخَارِجٍ
 ثُمَّ بِالْمَعْنَى الثَّابِتِ بِالْوُصْفِ
 دَلِيلًا لَهُ وَهُوَ وَجوبُ غَسْلِ ذَلِكَ
 الْمَوْضِعِ فِيهِ صَارَ الْوُصْفُ حُجَّةً
 مِنْ حَيْثُ إِنَّ وَجوبَ التَّطْهِيرِ
 فِي الْبَدَنِ بِإِعْتِبَارِ مَا يَكُونُ مِنْهُ
 لَا يَتَجَزَّى وَهَنَاكَ لَمْ يَجِبْ غَسْلُ
 ذَلِكَ الْمَوْضِعِ فَانْعَدَمَ الْحُكْمُ بِإِعْدَمِ
 الْعِلَّةِ وَيُورَدُ عَلَيْهِ صَاحِبُ الْحَرَمِ
 السَّائِلُ فَنُدْفَعُهُ بِالْحُكْمِ بَيَّانٍ
 أَنَّهُ حَدَثٌ مُوجِبٌ لِلتَّطْهِيرِ
 بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ وَبِالْغَرَضِ
 فَإِنَّ غَرَضَنَا التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الدِّمِّ
 وَالْبَوْلِ وَذَلِكَ حَدَثٌ فَإِذَا الزَّمِ
 صَارَ عَفْوُ الْقِيَامِ الْوَقْتِ فَكَلَّا

هذا التعليل

فَكَذَا هَذَا وَأَمَّا الْمَعَارِضُ فَهِيَ
 تَوْعَانِ مَعَارِضُهُ فَيُنَاقِضُهَا
 وَهِيَ الْقَلْبُ وَهُوَ تَوْعَانِ أَحَدُهُمَا
 قَلْبُ الْعِلَّةِ حُكْمًا وَالْحُكْمُ عِلَّةٌ لِكُفْرَانِ
 الْكَفَّارِ جُنُسٍ يَجْلَدُ بِكُرْهُهُمْ بِأَنَّهُ
 فَيُرْجَمُ شَيْبَهُمْ كَالْمُسْلِمِينَ فَقَوْلُ
 الْمُسْلِمُونَ أَمَّا يَجْلَدُ بِكُرْهُهُمْ لِأَنَّهُ يَرْجَمُ
 شَيْبَهُمْ وَالْمُخْلَصُ مِنْهُ أَنْ يُخْرَجَ
 الْكَلَامُ تَخْرُجُ إِلَّا سِتْدَلَالُ فَإِنَّهُ
 يُمْكِنُ أَنْ الشَّيْءُ دَلِيلًا عَلَى شَيْءٍ وَ
 ذَلِكَ الشَّيْءُ دَلِيلًا عَلَيْهِ وَالثَّانِي
 قَلْبُ الْوُصْفِ شَاهِدًا عَلَى الْخَصْمِ
 بَعْدَ أَنْ يَكُونَ شَاهِدًا لَهُ كَقَوْلِهِمْ
 فِي صَوْمِ رَمَضَانَ إِنَّهُ صَوْمٌ فَرَضَ
 فَلَا يَتَأَرَى إِلَّا بِتَعْيِينِ النَّيِّةِ كَصَوْمِ

القضاء قلنا لما كان هو صومًا
فرضًا استغنى عن تعيين النية بعد
تعيينه كصوم القضاء لكنه إنما
يتعين بالشروع وهذا تعيين
قبله وقد يقلب العلة من وجه
آخر وهو ضعف كقولهم
هذه عبادة لا يمضي في فاسدها
فلا يلزم بالشروع كالوضوء فيقال
لهم لما كان كذلك وجب أن
يسوي فيه عمل النذر والشروع
وسمي هذا عكسًا والثاني المعارضة
الخالصة وهي نوعان أحدهما
في حكم الفرع وهو صحيح سواء
عارضه بزيادة ذلك الحكم بلا زيادة
أو زيادته في تفسير أو تغيير أو

٥٢
أو فيه ثنى لما يثبت الأول أو اثبات
لما يثبت الأول لكن تحتها معارضة
للاول أو في حكم غير الأول لكن فيه
ثنى الأول والثاني في علة الأصل ذلك
باطل سواء كانت بمعنى لا يتعدى
أو يتعدى إلى تجميع عليه أو يختلف
فيه وكل كلام صحيح في الأصل يذكر
على سبيل المفارقة فنذكره على سبيل
الممانعة وأما قامت المعارضة كان
السبيل الترجيح وهو عبارة عن
فضل أحد المثلين على الآخر وصفًا
حتى لا يترجح القياس ^{بغيره} آخر وكذا
الحديث والكتاب وإنما يترجح
بقوة فيه وكذا صاحب الجراح
لا يترجح على صاحب جراحة حتى

يكون الدية نصفين وكذا الشفيعان
 في الشقص الشايع المبيع بسهمين
 تنفوا تيين سواء وما يقع به
 الترجيح أربعة بقوة الاثر ولا
 استحسان في معارضة القياس و
 بقوة ثباته على الحكم المشهور به
 كقولنا في صوم رمضان انه متعين
 اولى من قولهم فرض لان هذا
 مخصوص في الصوم بخلاف التبعين
 فقد تعدى الى الودائع والغصب
 ورد البيع الفاسد وبكثرة
 الاصول وبالعدم عند العدم و
 هو العكس واذا تعارض ضربا
 ترجيح كان الرجحان في الذات
 احق منه في الحال لان الحال

لقايمه بالذات تابعة له فينقطع
 حق المالك بالطبخ والشئ لان
 الصنعة قايمه بذاتها من كل وجه
 والعين هالكة من وجه وقال
 الشافعي صاحب الاصل احق
 لان الصنعة قائمة بالمصنوع تابعة
 له والترجح بعلية الاشتباه و
 بالعموم وقلة الاوصاف واذا ثبت
 رفع العلل بما ذكرنا كانت غايته
 ان يلجى الى الانتقال وهو ان
 يتقل من علة الى علة اخرى لا ثبات
 الاولى او يتقل من حكم الى حكم
 آخر بالعلة الاولى او يتقل الى
 حكم آخر وعلة اخرى او يتقل
 من علة الى علة اخرى لا ثبات

الحكم الأول لا لا يشات العلة الأولى
وهذه البرجعة صحيحة إلا
الرابع ومحااجة الخليل مع اللعين
ليست من هذا القيل لأن المحجة
الأولى كانت لازمة إلا أن تنقل
دفعاً إلى اشتباهه **فصل** جملة
ما ثبت بالبحر التي سبق ذكرها
شئان إلا أحكام وما يتعلق به
الأحكام أما الأحكام فاربعة
حقوق لله تعالى خالصة وحقوق
العباد خالصة وما اجتماع فيه
وحق لله غالب كحد القذف
وما اجتماعاً وحق العبد غالب
كالقصاص وحقوق لله تعالى
ثمانية عبادات خالصة كالإيمان

٥٥
ن وفروعه وهي أنواع أصول
ولو أحق وزوايد وعقوبات
كاملة كالحدود وعقوبات قاصرة
كحرمان الميراث وحقوق دائرة
كال كفارات وعبادة فيها معنى
المؤنة كصدقة الفطر ومؤنة
فيها معنى العبادات كالعشر
ومؤنة فيها معنى العقوبة
كالخرج وحقوق قائم بنفسه
كخمس الغنائم والمعادن وحقوق
العباد كبذل المتلف والمغصوبات
وغيرهما وهذه الحقوق تنقسم
إلى أصل وخلف فالإيمان أصله
التصديق والاقرار ثم صار الإقرار
أصلاً مستبداً خلفاً عن التصديق

فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا ثُمَّ صَارَ آدَاءُ
أَحَدِ الْإِبْرِيينِ فِي حَقِّ الصَّغِيرِ خَلْفًا
عَنْ آدَائِهِ ثُمَّ صَارَ تَبْعِيَّةُ أَهْلِ
الدَّيْرِ خَلْفًا عَنْ تَبْعِيَّةِ الْإِبْرِيينِ
فِي اثْبَاتِ الْإِسْلَامِ وَكَذَلِكَ
الطَّهَارَةُ بِالْمَاءِ أَصْلٌ وَالتَّيْمُمُ خَلْفٌ
عَنْهُ ثُمَّ هَذَا الْخَلْفُ عِنْدَنَا مُطْلَقٌ
وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ ضَرْوِيٌّ لَكِنْ
خِلَافُهُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْأُتْرَاقِ فِي
قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَعِنْدَ
مُحَمَّدٍ وَفَرِيدِ بْنِ الْوُضُوءِ وَالتَّيْمُمُ وَ
يُسْتَنَى عَلَيْهِ مَسْئَلَةُ أَمَامَةِ الْمُتَيَّمِّ إِلَى
الْمُتَوَضِّئِينَ وَالْخِلَافَةُ لَا تُثْبِتُ إِلَّا
بِالنَّصِّ أَوْ دَلَالَتِهِ وَشَرْطُهُ عَدَمُ
الْأَصْلِ عَلَى إِحْتِمَالِ الْوُجُودِ لِيَصِيرَ

٥٦
لِيَصِيرَ السَّبَبُ مُنْعَقِدًا لِلْأَصْلِ
فَيَصِحَّ الْخَلْفُ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يُجْمَلْ
الْأَصْلُ الْوُجُودَ فَلَا وَيُظْهَرُ هَذَا
فِي يَمِينِ الْغَوْسِ وَالْخَلْفِ عَلَى مَسَرِّ
السَّمَاءِ وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي فَارْبَعَةٌ
الْأَوَّلُ السَّبَبُ وَهُوَ أَقْسَامُ سَبَبٍ
حَقِيقِيٍّ وَهُوَ مَا يَكُونُ طَرِيقًا إِلَى
الْحُكْمِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ
وُجُوبٌ وَلَا وَجُودٌ وَلَا يَعْقِلُ فِيهِ
مَعَانِي الْعِلَلِ لَكِنْ يَتَخَلَّلُ بَيْنَهُ وَ
بَيْنَ الْحُكْمِ عِلَّةٌ لَا يُضَافُ إِلَى السَّبَبِ
كَدَلَالَتِهِ إِنْسَانًا عَلَى مَا لِيَ الْإِنْسَانِ
لِيُسْرِفَهُ أَوْ لِيَقْتُلَهُ فَإِنْ أُضِيفَتْ
الْعِلَّةُ إِلَيْهِ صَارَ لِلْسَّبَبِ حُكْمُ الْعِلَلِ
كَسُقُوقِ الدَّائِيَّةِ وَقُودِهَا وَإِلْيَمِنِ

بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ بِالتَّطَلُّقِ أَوْ بِالْعِتَاقِ
 يُسَمَّى سَبَبًا مَجَازًا لَكِنَّ لَهُ شَبَهَةً لِحَقِيقَةٍ
 حَتَّى يُبْطَلَ التَّنْجِيزُ لَتَعْلِيْقٍ لِأَنَّ
 قَدَرَنَا وَجَدْنَا مِنَ الشَّبَهَةِ لَا يَبْقَى
 إِلَّا فِي مَحَلِّهِ كَالْحَقِيقَةِ لَا تَسْتَعْنِي
 عَنِ الْمَحَلِّ فَإِذَا فَاتَ الْمَحَلَّ بَطَلَ مَجَازُ
 تَعْلِيْقِ التَّطَلُّقِ بِالْمُلْكِ فِي الْمَطْلَقَةِ
 ثَلَاثًا لِأَنَّ ذَلِكَ الشَّرْطَ فِي حُكْمِ الْعِلَلِ
 فَصَارَ مَعَارِضًا لِهَذِهِ الشَّبَهَةِ
 السَّابِقَةِ عَلَيْهِ وَالْإِجَابُ الْمُضَافُ
 سَبَبٌ لِلْحَالِ وَهُوَ مِنْ أَقْسَامِ الْعِلَلِ
 وَسَبَبٌ لَهُ شَبَهَةٌ الْعِلَلِ كَمَا ذَكَرْنَا
 وَالثَّانِي الْعِلَّةُ وَهُوَ نَائِيضٌ
 إِلَيْهِ وَجُوبُ الْحُكْمِ ابْتِدَاءً وَهُوَ
 سَبْعَةُ أَقْسَامٍ عِلَّةُ اسْمٍ وَحُكْمًا

٥٧
 حُكْمًا وَمَعْنَى كَالْبَيْعِ الْمَطْلُوقِ لِلْمُلْكِ
 وَعِلَّةُ اسْمٍ لَا حُكْمًا وَلَا مَعْنَى كَالْإِجَابِ
 الْمَعْلُوقِ بِالشَّرْطِ وَعِلَّةُ اسْمٍ وَمَعْنَى
 لَا حُكْمًا كَالْبَيْعِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ وَالْبَيْعِ
 الْمَوْقُوفِ وَالْإِجَابِ الْمُضَافِ إِلَى
 وَقْتٍ وَنِصَابِ الزَّكَاةِ قَبْلَ مَضِيِّ
 الْحَوْلِ وَعَقْدُ الْإِجَارَةِ وَعِلَّةُ فِي حَيْزِ
 الْأُسْبَابِ لَهَا شَبَهَةٌ بِالْإِسْبَابِ
 كَشَرَاءِ الْقَرِيبِ وَمَرَضِ الْمَوْتِ
 وَالْأَنْزَكِيَّةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَكَذَا
 كُلُّ مَا هُوَ عِلَّةُ الْعِلَّةِ وَوَصَفُ الشَّبَهَةِ
 بِالْعِلَلِ كَمَا حَدَّوْصَفِي الْعِلَّةَ وَعِلَّةُ
 مَعْنَى وَحُكْمًا لَا اسْمًا كَأَرْضٍ وَصَفِي
 الْعِلَّةَ وَعِلَّةُ اسْمٍ لَا مَعْنَى كَالشَّفَرِ وَ
 التَّوَدُّعِ لِلرَّخِصِ وَالْحَدِيثِ وَلَيْسَ

شَبَهَةُ الْعِلَلِ

مِنْ صِفَةِ الْعِلَّةِ الْحَقِيقَةِ تَقَدُّمُهَا
 عَلَى الْحُكْمِ بِلِ الْوَاجِبِ قَدْرًا بَيْنَهُمَا نَعَا
 كَالِاسْتِطَاعَةِ نَعَا الْفَعْلِ وَقَدْ يَقَامُ
 السَّبَبُ الدَّاعِي وَالِدَلِيلُ مَقَامَ الْمَدْعُوِّ
 وَالْمَدْلُولُ وَذَلِكَ إِنَّمَا لِدْفَعِ الضَّرُورِ
 وَالْعَجْزِ كَمَا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ وَغَيْرِهِ
 أَوْ لِلِإِحْتِيَاظِ كَمَا فِي تَحْرِيمِ الدَّوَاعِي
 أَوْ لِدْفَعِ الْحَرَجِ كَمَا فِي التَّسْفِ وَالظُّهْرِ
 وَالثَّالِثُ الشَّرْطُ وَهُوَ مَا يَتَعَلَّقُ
 بِهِ الْوُجُودُ دُونَ الْوُجُوبِ وَهُوَ خَمْسَةٌ
 شَرْطُ مُحَضٍّ كَدْخُولِ الدَّارِ لِلظَّلَاقِ
 الْمَعْلُوقِ بِهِ وَشَرْطُ هَوَا فِي حَكْمِ الْعِلَلِ
 كَشَقِّ الرِّقِّ وَحَفِيفِ الْيَسْرِ وَشَرْطُ لَهُ
 حَكْمِ الْأَسْبَابِ كَمَا إِذَا حَلَّ قَيْدُ عَبْدٍ
 حَتَّى أَبْقَى وَشَرْطُ اسْمِ الْأَحْكَامِ كَمَا

٥٨
 كَأَوَّلِ الشَّرْطَيْنِ فِي حَكْمِ تَعَلُّقِ بَيْنَهُمَا
 كَقَوْلِهِ إِنْ دَخَلْتَ هَذِهِ الدَّارَ فَأَنْتَ
 طَالِقٌ وَشَرْطُهُ هُوَ كَالْعَلَامَةِ الْخَالِصَةِ
 كَالِإِحْصَانِ فِي الزَّنا وَإِنَّمَا يَعْرِفُ الشَّرْطُ
 بِصِيغَتِهِ كَحُرُوفِ الشَّرْطِ أَوْ دَلَالَتِهِ
 كَقَوْلِهِ الْمَرْأَةُ الَّتِي أَنْزَوْجَ طَالِقٌ ثَلَاثًا
 فَإِنَّهُ يَمْنَعُ الشَّرْطُ لَوْ قَوَّعَ الْوَصْفُ
 فِي التَّلَرَّةِ وَلَوْ وَقَعَ فِي الْعَيْنِ لَمَا
 صَلَحَ دَلَالَتُهُ وَنَصْلُ الشَّرْطِ يَجْمَعُ
 الْوُجْهَيْنِ وَالرَّابِعُ الْعَلَامَةُ وَهُوَ
 مَا يَعْرِفُ الْوُجُودُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَعَلَّقَ
 بِهِ وَجُودٌ وَلَا وَجُوبٌ كَالِإِحْصَانِ
 حَتَّى لَا يَضْمَنَ شُهُودُهُ إِذَا رَجَعُوا
 بِحَالٍ **فصل** فِي بَيَانِ الْأَهْلِيَّةِ
 الْعَقْلِ مُعْتَبِرٍ لِإِثْبَاتِ الْأَهْلِيَّةِ

هذه الدار

الأهلية

وَأَنَّهُ خَلَقَ مَتَفَاوِتًا وَقَالَتِ الْإِشْعَرِيَّةُ
لَا عِبْرَةَ لِلْعَقْلِ أَصْلًا دُونَ السَّمْعِ
وَإِذَا جَاءَ السَّمْعُ فَلَهُ الْعِبْرَةُ دُونَ الْعَقْلِ
وَقَالَتِ الْمُعْتَرِلَةُ أَنَّهُ عَلِمَتْهُ مُوجِبَةٌ لِمَا
اسْتَحْسَنَهُ فَخَرَّتْهُ لِمَا اسْتَقْبَحَهُ فَوْقَ
الْعِلَلِ الشَّرْعِيَّةِ فَلَمْ يَتَّبِعُوا بِدَلِيلِ
الشَّرْعِ مَا لَا يَدُرُّ لَهُ الْعَقُولُ وَقَالُوا
لَا عُدْرَ لِمَنْ عَقَلَ فِي الْوُقُوفِ عَنِ الطَّلَبِ
وَتَرَكُوا الْإِيمَانَ وَالضَّبِيَّ الْعَاقِلُ
مُكَلِّفٌ بِالْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ الدَّ
الدَّعْوَةُ إِذَا لَمْ يُعْتَقِدْ إِيْمَانًا وَلَا كُفْرًا
كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ وَخُنْ نَقُولُ
فِي الَّذِي لَمْ يَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ أَنَّهُ غَيْرُ
مُكَلِّفٍ بِمَجَرَّدِ الْعَقْلِ وَإِذَا لَمْ يُعْتَقَدِ
إِيْمَانًا وَلَا كُفْرًا كَانَ مَعْدُورًا وَإِذَا

وَإِذَا أَعَانَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالتَّجَرُّبَةِ وَ
أُمِّهِ لَدُرُّكَ الْعَوَاقِبِ لَمْ يَكُنْ
مَعْدُورًا وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ وَ
عِنْدَ الْإِشْعَرِيَّةِ إِنْ غَفَلَ عَنِ الْإِعْتِقَادِ
حَتَّى هَلَكَ أَوْ اعْتَقَدَ ~~الْحَقَّ~~ ^{الشَّرْكَ} وَلَمْ
يَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ كَانَ مَعْدُورًا وَلَا
يَصِحُّ إِيْمَانُ الضَّبِيَّ الْعَاقِلِ عِنْدَهُمْ
وَعِنْدَنَا يَصِحُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُطْلَقًا
بِهِ **وَالْأَهْلِيَّةُ** تَوْعَانِ أَهْلِيَّةٍ وَجُوبٍ
وَهُوَ بِنَاءٌ عَلَى قِيَامِ الذِّمَّةِ وَالْإِدَّتِي
يُولَدُ وَلَهُ ذِمَّةٌ صَالِحَةٌ لِلْوُجُوبِ
غَيْرَ أَنَّ الْوُجُوبَ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِنَفْسِهِ
فَجَازَ أَنْ يَبْطُلَ لِعَدَمِ حُكْمِهِ فَمَا كَانَ
مِنْ حَقُوقِ الْعِبَادِ مِنَ الْعَزْمِ وَ
الْعَوَضِ وَتَقَقُّةِ الزَّوْجَاتِ لَزْمُهُ وَ

مَا كَانَ عَقُوبَةً أَوْ جَزَاءً لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ
وَحَقُّوقُ اللَّهِ تَعَالَى يَجِبُ مَتَى صَحَّ الْقَوْلُ
بِحُكْمِهِ كَالْعُسْبِ وَالْخَرَجِ وَتَبْطُلُ
الْقَوْلُ بِحُكْمِهِ لَا يَجِبُ كَالْعِبَارَاتِ
الْمُخَالِصَةِ وَالْعَقُوبَاتِ **وَأَهْلِيَّةُ**
أَدَاءٍ وَهِيَ خَوْعَانٍ قَا صِرَّةٌ تَبْتَنِي عَلَى
الْقُدْرَةِ الْقَاصِرَةِ وَالْبَدَنِ النَاقِصِ
كَالضَّيِّ الْعَاقِلِ وَالْمَعْتُوهِ الْبَالِغِ
وَتَبْتَنِي عَلَيْهَا صِحَّةُ الْأَدَاءِ وَكَامِلَةُ
تَبْتَنِي عَلَى الْقُدْرَةِ الْكَامِلَةِ مِنَ الْعَقْلِ
الْكَامِلِ وَالْبَدَنِ الْكَامِلِ وَتَبْتَنِي
عَلَيْهَا وَجُوبُ الْأَدَاءِ وَتَوْجَهُ الْخَطَا
وَالْأَحْكَامُ مَنْقُصَةٌ فِي هَذَا الْبَابِ
فَحَقُّوقُ اللَّهِ تَعَالَى إِنْ كَانَ حَسَنًا
لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ كَالْإِيمَانِ وَجِبَ الْمَقُولُ

الْقَوْلُ بِصِحَّتِهِ مِنَ الضَّيِّ بِالْزُورِ
أَدَاءٍ وَإِنْ كَانَ قِيَحًا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ كَا
كَالْكَفْرِ لَا يَجْعَلُ عَفْوًا وَمَا هُوَ بَيْنَ
الْأَمْرَيْنِ كَالصَّلَاةِ وَخَوَّهَا يَصِحُّ إِلَّا
رَأَى مَنْ غَيْرِ عَهْدَةٍ وَمَا كَانَ مِنْ غَيْرِ
حَقُّوقِ اللَّهِ إِنْ كَانَ نَفْعًا مُحْضًا كَقَبُولِ
الْهَبَةِ يَصِحُّ مَبَاشَرَتُهُ وَفِي الضَّارِ
الْمَحْضِ كَالطَّلَاقِ وَالْوَصِيَّةِ تَبْطُلُ
أَصْلًا وَفِي الدَّائِرَتَيْنِ كَالْبَيْعِ وَخَوَّهِ
يَمْلِكُهُ بَرَأْيُ الْوَلِيِّ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ كُلُّ
مَنْفَعَةٍ يُمْكِنُ تَحْصِيلُهَا لَهُ بِمَبَاشَرَةٍ وَلِيٍّ
لَا يَعْتَبَرُ عِبَارَتُهُ فِيهِ كَالْأَسْلَامِ وَمَا
لَا يُمْكِنُ تَحْصِيلُهَا لَهُ بِمَبَاشَرَةٍ وَلِيٍّ يُعْتَبَرُ
عِبَارَتُهُ فِيهِ كَالْوَصِيَّةِ وَاخْتِيَارِ أَحَدِ
الْأَبَوَيْنِ **وَالْأُمُورُ** الْمُعْتَرِضَةُ عَلَى

الْأَهْلِيَّةُ نَوْعَانِ سَمَاوِيٌّ وَهُوَ الصَّغَرُ
وَهُوَ فِي أَقْوَالِ أَهْوَالِهِ كَالْجُنُونِ لَكِنَّهُ
إِذَا عَقِلَ فَقَدْ أَصَابَ ضَرْبًا مِنْ
أَهْلِيَّةِ الْإِدَاءِ فَسَقَطَ بِهِ مَا يَحْتَمِلُ
عَنِ الْمَبَالِغِ فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ فَرْضِيَّةُ
الْإِيمَانِ حَتَّى إِذَا آذَاهُ كَانَ فَرْضًا وَ
وَضَعَ عَنْهُ الزَّامُ الْإِدَاءِ **وَجَمَلَةُ الْأَمْرِ**
أَنْ يَوْضَعَ عَنْهُ الْعَهْدَةُ وَيَصِخُّ سِنُهُ
وَلَهُ مَا لَا عَهْدَةَ فِيهِ فَلَا يَحْرُمُ عَنِ
الْمِيرَاثِ بِالْقَتْلِ عِنْدَنَا بِخِلَافِ الْكُفْرِ
وَالرَّقَى **وَالْجُنُونُ** وَيَسْقُطُ بِهِ كُلُّ
الْعِبَادَاتِ لَكِنَّهُ إِذَا لَمْ يَمُتْدِ الْحَقُّ
بِالنُّوْمِ وَحَدَّ الْأَمْتِدَادِ فِي الصَّلَاةِ
أَنْ يَزِيدَ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَفِي الصُّومِ
بِاسْتِغْرَاقِ الشَّهْرِ وَفِي الزَّكَاةِ بِاسْتِغْرَاقِ

٦١
بِاسْتِغْرَاقِ الْحَوْلِ وَأَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ
أَقَامَ أَكْثَرَ الْحَوْلِ بِتَقَامِ الْكُلِّ **وَالْعَهْدَةُ**
بَعْدَ الْبُلُوغِ وَهُوَ كَالْقَصْبِ مَعَ الْعَقْلِ
فِي كُلِّ الْأَحْكَامِ حَتَّى لَا يَنْعَى صِحَّةُ الْقَوْلِ
لَكِنَّهُ يَنْعَى الْعَهْدَةُ وَأَمَّا ضَمَانُ مَا يَسْتَهْلِكُ
مِنْ الْأَمْوَالِ فَلَيْسَ بِعَهْدَةٍ وَكَوْنُهُ صَيًّا
مَعْدُورًا أَوْ نَعْتُوهَا لِأَيِّنَا فِي عَصْمَةِ
الْمَحَلِّ وَيَوْضَعُ عَنْهُ الْخِطَابُ كَالْقَصْبِ
وَيُؤْتَى عَلَيْهِ وَلَا يَلِي عَلَى غَيْرِهِ **وَالنِّسْيَانُ**
وَهُوَ لَا يَنِي فِي الْوَجُوبِ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى
لَكِنْ إِذَا كَانَ غَالِيًا كَمَا فِي الصُّومِ وَالتَّحَنُّنِ
فِي الذَّبِيحَةِ وَسَلَامِ النَّاسِ يَكُونُ
عَفْوًا وَلَا يَجْعَلُ عَذْرًا فِي حَقِّ الْعِبَادِ
وَالنُّوْمُ وَهُوَ عَجْزٌ عَنِ اسْتِحْمَالِ الْقَدَرِ
فَأَوْجِبَ تَأْخِيرَ الْخِطَابِ وَلَمْ يَنْعَى

الوجوب وينافي الاختيار أصلاً حتى
بطلت عباراته في الطلاق والعتق
والإسلام والردة ولم يتعلق بقرانه
وكلامه وفهمه في الصلوة حكم
والإنشاء وهو ضرب مرض وقوت
قوة يضعف القوى ولا ينزل
الحج بخلاف الجنون فإنه يزيله
وهو كالنوم حتى بطلت عباراته
بل أشد منه فكان حدثاً بكل حال
وقد يحمل الاستعداد فيسقط به الأداء
كما في الصلوة إذا زاد على يوم وليته
باعتبار الصلوة عند محمد وباعتبار
الساعات عندهما والاستعداد في
الصوم نادر فلا يعتبر **والرق**
وهو عجز حكى شرع جزاء في الأصل

الأصل لكنه في البقاء صار من
الأموال الحكيمة به يصير المرأعة
للملك والاختيار وهو وصف
لا يتجزى كالعتق الذي هو ضده
وكذا الاعتاق عند هاتين لا يلزم
الأثر بدون المؤثر أو المؤثر بدون
الأثر أو يتجزى العتق وقال أبو حنيفة
أنه إذا له ملك متجزى لا يسقط الرق
أو اثبات العتق حتى يتجه ما قلتم
والرق ينافي مائة مائة المال لقيام المملوكية
مألاً حتى لا يملك العبد والمكاتب
التسري ولا يصح منهما حجة الإسلام
ولا ينافي مائة مائة غير المال كالتكاح
والدم والحياة وينافي كمال الحال

فِي أَهْلِيَّةِ الْكَرَامَاتِ كَالذِّمَّةِ وَالْوَلَايَةِ
وَالْحِلِّ وَانَّهُ لَا يُوَثِّرُ فِي عِصْمَةِ الدَّمِ
لِأَنَّ الْعِصْمَةَ الْمُؤْتَمَنَةَ بِالْإِيمَانِ وَالْمَقُومَةَ
بِإِدَارِهِ وَالْعَبْدَ فِيهِ كَالْحَرِّ وَإِنَّمَا يُوَثِّرُ
فِي قِيَمَتِهِ وَلِهَذَا يَقْتُلُ الْحَرُّ بِالْعَبْدِ
وَصَحَّ أَصَانُ الْمَاذُونِ وَإِقْرَارُهُ
بِالْحُدُورِ وَالْقِصَاصِ وَالشَّرْقَةِ
الْمُسْتَهْلَكَةِ وَالْقَائِمَةِ وَفِي الْمَحْجُورِ
اخْتِلَافٌ **وَالْمَرَضُ** وَانَّهُ لَا يَنَافِي
أَهْلِيَّةَ الْحُكْمِ وَالْعِبَارَةِ وَلَكِنَّهُ لَمَّا
كَانَ سَبَبَ الْمَوْتِ وَانَّهُ عَجْزٌ خَالِصٌ
كَانَ الْمَرَضُ مِنْ أَسْبَابِ الْعَجْزِ فَشَرَعَتْ
الْعِبَادَاتُ عَلَيْهِ بِقُدْرَةِ الْمُمْكِنَةِ وَلَمَّا
كَانَ الْمَوْتُ عِلَّةَ الْخِلَافَةِ كَانَ الْمَرَضُ

٦٢
الْمَرَضُ مِنْ أَسْبَابِ تَعَلُّقِ حَقِّ الْوَارِثِ
وَالْغَرِيمِ بِمَا لَهُ فَيَكُونُ مِنْ أَسْبَابِ
الْحَجْرِ بِقَدْرِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ صِيَانَتُهُ
الْحَقُّ إِذَا اتَّصَلَ بِالْمَوْتِ مُسْتَدًّا
إِلَى أَوَّلِهِ حَتَّى لَا يُوَثِّرُ الْمَرَضُ فِيمَا
لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّ الْغَرِيمِ وَالْوَارِثِ
فَيَصَحُّ فِي الْحَالِ كُلُّ تَصَرُّفٍ يَحْتَمِلُ
الْفَسْخَ كَالِهَبَةِ وَالْمَحَابَاةِ ثُمَّ يَنْقُضُ
إِنْ أَحْبَبَ إِلَيْهِ وَمَا لَا يَحْتَمِلُ الْفَسْخَ
جُعِلَ كَالْمَعْلُوقِ بِالْمَوْتِ كَالْإِعْتِقَاقِ
إِذَا وَقَعَ عَلَى حَقِّ غَرِيمٍ أَوْ وَارِثٍ
يَخِلَافُ إِعْتِقَاقَ الرَّاهِنِ حَيْثُ يَنْقُذُ
لِأَنَّ حَقَّ الْمُرْتَهِنِ فِي الْيَدِ دُونَ
الرَّقَبَةِ **وَالْحَيْضُ وَالتَّقَاسُ**
وَمَا لَا يُعَدُّ مَانَ أَهْلِيَّةٍ لَكِنَّ الطَّهَارَةَ

لِلصَّلَاةِ شَرْطٌ وَفِي قَوْتِ الشَّرْطِ
 قَوْتُ الْأَدَاءِ وَقَدْ جُعِلَتْ الطَّهَارَةُ
 عَنْهُمَا شَرْطًا لِصِحَّةِ الصَّوْمِ نَصًّا
 بِخِلَافِ الْقِيَاسِ فَلَمْ يَتَّعَدْ إِلَى الْقَضَاءِ
 مَعَ أَنَّهُ لَا حَرَجَ فِي قَضَائِهِ بِخِلَافِ
 الصَّلَاةِ وَالْمَوْتِ وَأَنَّهُ يُنَاقِضُ أَحْكَامَ
 الدُّنْيَا تِمَافِيهِ تَكْلَفُ حَتَّى بَطَلَتْ
 الزَّكَاةُ وَسَائِرُ الْقُرْبِ عَنْهُ وَأَمَّا بَقِي
 عَلَيْهِ الْمَاءُ ثُمَّ وَمَا شَرَعَ عَلَيْهِ لِحَاجَةٍ
 غَيْرِهِ فَإِنْ كَانَ حَقًّا مُتَعَلِّقًا بِالْعَيْنِ
 يَبْقَى بِبَقَائِهَا وَإِنْ كَانَ دُنْيَا لَمْ
 يَبْقَ بِمَجَرِّ الدِّمَةِ حَتَّى يَضْمَ إِلَيْهِ
 مَالٌ أَوْ مَا يَوْكُدُ بِهِ الدِّمَمُ وَهُوَ
 زِمَتُهُ الْكَفِيلُ وَلِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ
 إِنَّ الْكَفَالََةَ بِالَّذِينَ عَنِ الْمَيْتِ الْمَفْلُوسِ

٦٤
 الْمَفْلُوسِ لَا يَصَحُّ بِخِلَافِ الْعَبْدِ الْحَجُورِ
 يَقْتَضِي بِالَّذِينَ لَأَن زِمَتُهُ فِي حَقِّهِ كَامِلَةٌ
 وَمَا شَرَعَ صَلَاةً بَطُلَ إِلَّا أَنْ يُوصَى فَيَصَحَّ
 مِنَ الثَّلَاثِ وَإِنْ كَانَ حَقًّا لَمْ يَقْضِ
 بِهِ الْحَاجَةُ وَلِهَذَا قَدَّمَ جِهَانَهُ ثُمَّ
 دَيُونَهُ ثُمَّ وَصَايَاهُ مِنْ ثَلَاثِهِ ثُمَّ وَجَبَ
 الْمَوَارِيثُ بِطَرِيقِ الْخِلَافَةِ عَنْهُ نَظَرًا
 لَهُ فَيُصْرَفُ إِلَى مَنْ يَتَّصِلُ بِهِ نِسْبًا
 أَوْ نِسْبًا أَوْ دِينًا بِالْأَنْسَبِ وَسَبَبٍ وَلِهَذَا
 بَقِيَ الْكِتَابَةُ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْلَى وَبَعْدَ
 مَوْتِ الْمَكَاتِبِ عَنْ وَفَاءٍ وَقُلْنَا تَغْسِلُ
 الْمَرْءُ ذَوْجَهَا فِي عِدَّتِهَا لِبَقَاؤِ مِلْكِهِ
 الزَّوْجِ فِي الْعِدَّةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا مَا
 مَاتَتِ الْمَرْءُ لِأَنَّهَا مُمْلُوكَةٌ وَقَدْ بَطَلَتْ
 أَهْلِيَّةُ الْمَمْلُوكِيَّةِ بِالْمَوْتِ وَمَا لَا يَصْلُحُ

بقى له ما

من عقوقه

لِحَاجَتِهِ كَالْقِصَاصِ لِأَنَّهُ لَدْرِكُ
النَّارِ وَقَدْ وَقَعَتِ الْجَنَائِدَةُ عَلَى
أَوْلِيَائِهِ مِنْ وَجْهِ لَاتِفَاعِهِمْ
بِحَوَائِثِهِ فَأَوْجَبْنَا الْقِصَاصَ لِلْوَرِثَةِ
إِبْتِدَاءً وَالتَّبِيبَ اِنْعِقَاداً لِلْمَيِّتِ
فَيَصِحُّ عَقْفُ الْمَجْرُوحِ وَيَصِحُّ عَقْفُ
الْكَوَارِثِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ
أَنَّهُ غَيْرُ مَوْرُوثٍ وَوَجِبَ الْقِصَاصُ
لِلزَّوْجَيْنِ كَمَا فِي الدِّيَةِ وَلَهُ حُكْمُ الْإِجَاءِ
فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ **وَمَكْتَسِبٌ** وَهُوَ
أَنْوَاعُ الْأَوَّلِ الْجَهْلُ وَهُوَ أَنْوَاعُ جَهْلٍ
بَاطِلٍ لَا يَصْلِحُ عِذْرًا فِي الْآخِرَةِ كَجَهْلِ
الْكَافِرِ وَجَهْلِ صَاحِبِ الْهَوَى
فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَحْكَامِ الْآخِرَةِ
وَجَهْلِ الْبَاغِي حَتَّى يَضْمَنَ مَالَ الْعَادِلِ

لما قلنا وإذا انقلب بالاصار مورورنا

الْعَادِلِ إِذَا اتَّلَفَهُ وَجَهْلٌ مَنْ خَالَفَ
فِي اجْتِهَادِهِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ كَالْقِصَاصِ
كَالْفَتْوَى بِبَيْعِ أَتْمَاتِ الْأَوْلَادِ وَ
النَّشَانِ الْجَهْلُ فِي مَوْضِعِ الْاجْتِهَادِ
الصَّحِيحِ أَوْ فِي مَوْضِعِ الشَّيْبَةِ وَأَنَّهُ
يَصْلِحُ عِذْرًا وَشَبَّهَهُ كَالْمَحْتَجِّ إِذَا افْطَرَ
عَلَى ظَنِّ اتِّهَافِطَرْتَهُ وَكَمَنْ زَنَى
بِجَارِيَةٍ وَالِدِهِ عَلَى ظَنِّ أَتْمَاتِ الْحَرْبِ
لِي وَالثَّالِثُ الْجَهْلُ فِي دَارِ الْحَرْبِ
مَنْ سَلِمَ لَهُ يَحَاجِرُ وَأَنَّهُ يَكُونُ عِذْرًا
وَيُلْحَقُ بِهِ جَهْلُ الشَّفِيعِ وَجَهْلُ الْأَمَةِ
بِالْإِعْتِاقِ أَوْ بِالْخِيَارِ وَجَهْلُ الْبَكْرِ
الْبَاغَةِ بِإِنْكَاحِ الْوَلِيِّ وَجَهْلُ الْوَكِيلِ
وَالْمَازُونِ بِالْإِطْلَاقِ وَضِدِّهِ **وَسَكْرٌ**
وَهُوَ أَنْ كَانَ مِنْ مَبَاحِ كَثْرَةِ الدَّوَاءِ

وَشُرْبِ الْمَكْرَهِ وَالْمُضْطَرِّ فَهُوَ كَالْإِغْمَاءِ
 فَيَنْعَى الطَّلَاقَ وَالْعِتَاقَ وَسَائِرَ
 التَّصَرُّفَاتِ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُحْظُورِ
 فَلَا يَنَافِي الْخِطَابَ بِالْإِجْمَاعِ فَيُذَنِّبُهُ
 أَحْكَامُ الشَّرْعِ وَيُصَحِّحُ عِبَارَاتُهُ فِي الطَّلَاقِ
 وَالْعِتَاقِ وَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْأَقَارِيرِ
 إِلَّا الرَّدَّةَ وَالْأَقْرَارَ بِالْحُدُودِ الْخَالِصَةِ
وَالْمَهْزِلِ وَهُوَ أَنْ يُرَادَ بِالشَّيْءِ
 مَا لَمْ يُوضَعْ لَهُ وَلَا مَا صَلَحَ لَهُ اللَّفْظُ
 اسْتِعَارَةً وَهُوَ ضِدُّ الْجِدِّ وَهُوَ أَنْ يُرَادَ
 بِالشَّيْءِ مَا وَضِعَ لَهُ أَوْ مَا صَلَحَ لَهُ اللَّفْظُ
 اسْتِعَارَةً وَأَنَّهُ يَنَافِي اخْتِيَارَ الْأَحْكَامِ
 وَالرِّضَاءَ بِهِ وَلَا يَنَافِي الرِّضَاءَ بِالْمُبَاشَرَةِ
 وَاخْتِيَارَ الْمُبَاشَرَةَ فَصَارَ بِمَعْنَى خِيَارِ
 الشَّرْطِ فِي الْبَيْعِ وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ

أَنْ كَانَ
 بَيَانًا

٦٦
 نَصْرِيحًا شَرَوْا بِاللِّسَانِ إِلَّا أَنَّهُ
 لَا يَشْتَرِطُ ذِكْرُهُ فِي الْعَقْدِ بِخِلَافِ
 خِيَارِ الشَّرْطِ **وَالْتَلَا** كَالْمَهْزِلِ
 لَا يَنَافِي الْأَهْلِيَّةَ وَوُجُوبَ الْأَحْكَامِ
 فَإِنْ تَوَاضَعَ عَلَى الْمَهْزِلِ بِأَصْلِ
 الْبَيْعِ وَاتَّفَقَا عَلَى الْبِنَاءِ نَفْسُ الْبَيْعِ
 كَالْبَيْعِ بِالْخِيَارِ أَبَدًا وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى
 الْأَعْرَاضِ فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ وَالْمَهْزِلُ
 بَاطِلٌ وَاتَّفَقَا أَنَّهُ لَمْ يَحْضُرْ هُمَا شَيْءٌ
 أَوْ اخْتَلَفَا فِي الْبِنَاءِ وَالْأَعْرَاضِ فَالْعَقْدُ
 صَحِيحٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهَا
 فَيَجْعَلُ صِحَّةَ الْإِجَابِ أَوَّلَى وَهِيَ
 اعْتِبَارُ الْمَوَاضِعِ إِلَّا أَنْ يُوْجَدَ مَا
 يَنْقُضُهَا وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي الْقَدْرِ فَإِنْ
 اتَّفَقَا عَلَى الْجِدِّ بِالْعَقْدِ لَكِنَّهُمَا تَوَاضَعَا

عَلَى الْبَيْعِ بِالْفَيْنِ عَلَى أَنْ أَحَدَهُمَا
 هَزَلَ فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْأَعْرَاضِ كَانَ
 الثَّمَنُ الْفَيْنَ وَاتَّفَقَا أَنَّهُ لَمْ يَحْضُرْهُمَا
 شَيْءٌ أَوْ اخْتَلَفَا فَالْهَزْلُ بَاطِلٌ وَالتَّسْمِيَةُ
 صَحِيحَةٌ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا الْعَمَلُ بِالْمَوَاضِعِ
 وَاجِبٌ وَالْأَلْفُ الَّذِي هَزَلَ لَا يَبْطُلُ
 وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْبَيْعِ عَلَى الْمَوَاضِعِ
 فَالْثَمَنُ الْفَيْنَ عِنْدَهُ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ
 فِي الْجَنَسِ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ
 وَإِنْ كَانَ فِي الْأَدَى لَا مَالَ فِيهِ كَالطَّلَاقِ
 وَالْعَتَاقِ وَالْيَمِينَ فَذَلِكَ صَحِيحٌ وَ
 الْهَزْلُ بَاطِلٌ بِالْمَحْدِثِ وَإِنْ كَانَ
 الْمَالُ فِيهِ تَبَعًا كَالنِّكَاحِ فَإِنْ هَزَلَ
 بِأَصْلِهِ فَالْعَقْدُ لَا يَزِمُ وَالْهَزْلُ بَاطِلٌ
 وَإِنْ هَزَلَ بِالْقَدَرِ فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى

الْعَدِ
 بَيَانُ

٦٧
 عَلَى الْأَعْرَاضِ فَالْمَهْرُ الْفَيْنَ وَإِنْ
 اتَّفَقَا عَلَى الْبَيْعِ فَالْمَهْرُ الْفَيْنَ وَإِنْ
 اتَّفَقَا أَنَّهُ لَمْ يَحْضُرْهُمَا شَيْءٌ أَوْ
 فَالنِّكَاحُ جَائِزٌ بِالْفَيْنِ وَقِيلَ بِالْفَيْنِ
 وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي الْجَنَسِ فَإِنْ اتَّفَقَا
 عَلَى الْأَعْرَاضِ فَالْمَهْرُ مِثْلُهَا وَإِنْ
 اتَّفَقَا عَلَى الْبَيْعِ أَوْ اتَّفَقَا أَنَّهُ لَمْ
 يَحْضُرْهُمَا شَيْءٌ أَوْ اخْتَلَفَا يَجِبُ مَهْرُ
 الْمَثَلِ وَإِنْ كَانَ الْمَالُ فِيهِ مَقْصُودًا
 كَالْخُلْعِ وَالْعَتَقِ عَلَى مَالٍ وَالصُّلْحِ
 عَنْ كَرَمِ الْعِدَّةِ فَإِنْ هَزَلَ بِأَصْلِهِ وَ
 اتَّفَقَا عَلَى الْبَيْعِ فَالطَّلَاقُ وَاقِعٌ
 وَالْمَالُ لَا يَزِمُ عِنْدَهُمَا لِأَنَّ الْهَزْلَ لَا
 يُؤْتِرُ فِي الْخُلْعِ أَصْلًا عِنْدَهُمَا وَلَا
 يَخْتَلِفُ الْحَالُ بِالْبَيْعِ أَوْ الْأَعْرَاضِ

أَوْ بِالْإِخْتِلَافِ وَعِنْدَهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ
 وَإِنْ كَانَ أَعْرَاضًا وَقَعَ الطَّلَاقُ وَ
 وَجِبَ الْمَالُ وَإِنْ اُخْتَلَفَا فَقَوْلُ
 الْمُدْعَى الْأَعْرَاضِ وَإِنْ سَكَتَا فَهُوَ لِزِمِ
 أَجْمَاعًا وَإِنْ كَانَ فِي الْقَدَرِ فَإِنْ اتَّفَقَا
 عَلَى الْبِنَاءِ فَعِنْدَهُمَا الطَّلَاقُ وَاقِعٌ
 وَالْمَالُ لِزِمِ وَعِنْدَهُ يَجِبُ أَنْ يَتَعَلَّقَ
 الطَّلَاقُ بِاخْتِيَارِهَا وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ
 لَمْ يُحْضَرْهُمَا شَيْءٌ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَ
 وَجِبَ الْمَالُ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي الْجَنَسِ
 يَجِبُ الْمُسْتَمَى عِنْدَهُمَا بِكُلِّ حَالٍ وَعِنْدَهُ
 إِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْأَعْرَاضِ وَجِبَ الْمُسْتَمَى
 وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْبِنَاءِ يُوقَفُ وَإِنْ
 اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُحْضَرْهُمَا شَيْءٌ وَجِبَ
 الْمُسْتَمَى وَوَقَعَ الطَّلَاقُ وَإِنْ اُخْتَلَفَا

٦٨
 اُخْتَلَفَا فَقَوْلُ الْمُدْعَى الْأَعْرَاضِ وَإِنْ
 كَانَ ذَلِكَ فِي الْأَقْرَارِ بِمَا يَحْتَمِلُ الْفَسْخَ
 أَوْ بِمَا لَا يَحْتَمِلُهُ فَالْمَهْزَلُ يَبْطُلُهُ وَالْمَهْزَلُ
 بِالرَّدَةِ كَفَرٌ لَا يَافُضُّ بِهِ لَكِنْ بَعَيْنِ
 الْمَهْزَلِ لِكُونِهِ اسْتِخْفَافًا بِالذِّينِ
وَالسَّفَهُ وَهُوَ خَفَّةٌ تُعْرِى الْأَشْيَاءَ
 فَتُبْعَثُهُ عَلَى الْعَمَلِ بِخِلَافِ مُوجِبِ
 الشَّرْعِ وَالْعَقْلِ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ
 تَشْرُوعًا وَهُوَ السَّرَفُ وَالتَّبَذِيرُ
 وَذَلِكَ لَا يُوجِبُ خِلَافًا فِي الْأَهْلِيَّةِ
 وَلَا يَمْنَعُ شَيْئًا مِنْ أَحْكَامِ الشَّرْعِ وَ
 لَا يَمْنَعُ عَنْهُ نَالُهُ فِي أَقْلٍ مَا يَبْلُغُ أَجْمَاعًا
 بِالنَّصِّ وَإِنَّهُ لَا يُوجِبُ الْحَجَرَ أَصْلًا
 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَكَذَا عِنْدَهُمَا فِيمَا
 لَا يَبْطُلُهُ الْمَهْزَلُ **وَالسَّفَهُ** هُوَ

الخروج المديد وأدناه ثلاثة أيام
وليا ليهما وأنه لا ينافي الأهلية و
الأحكام ولكنه من أسباب التخفيف
بنفسه مطلقا لكونه من أسباب
المشقة بخلاف المرض فإنه متنوع
فيؤثر في قصير ذوات الأربع وفي
تأخير الصوم لكنه لما كان من الأمور
المختارة ولم يكن موجبا ضرورة لازمة
فقل إذا أصبح صائما وهو مسافر
أو نقيم فاسفرا لا يباح له الفطر
بخلاف المريض ولو أفطر كان
قيام السفر المبيح شبهة فلا يجب
الكفارة ولو أفطر ثم سافر لا
يسقط عنه الكفارة بخلاف ما إذا
مرض ثم وأحكام السفر تثبت

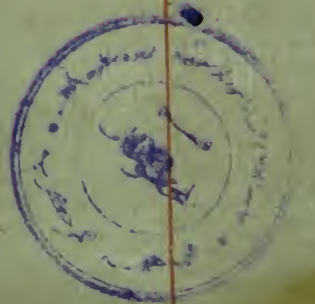
٦٩
تثبت بنفس الخروج بالنسبة وإن
لم يتم السفرة علة بعد تحقيق الر
للرخصة **والخطأ** وهو عذر صالح
صالح لسقوط الله تعالى إذا حصل
عن اجتهاز ويصير شبهة في العقوبة
حتى لا ياتى الخاطئ ولا يؤخذ
بحد وقصاص ولم يجعل عذرا
في حقوق العباد حتى وجب عليه
ضمان العدو وإن وجب به الدية
وصح طلاقه ووجب أن يتعقد
بيعه إذا صدقه خصمه ويكون
بيعه كبيع المكره **والأكراه** و
هو إما أن يعدم الرضاء ونفسد
الاختيار وهو الملقى أو يعدم الرضاء
ولا يفسد الاختيار أو لا يعدم

الرِّضَاءُ وَهُوَ أَنْ يَهْتَمَّ بِحَسَنِ أَمْرِهِ
أَوْ أَمْرِهِ وَالْأَكْرَاهُ بِجَمْلَتِهِ لَا يَنَافِي
الْإِخْتِيَارَ الْخَطَابَ وَالْأَهْلِيَّةَ وَنَدْوَاهُ
مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ فَرْضٍ وَخَطَرٍ وَأَبَاحَةٍ
وَرُخْصَةٍ وَلَا يَنَافِي الْإِخْتِيَارَ فَإِذَا
عَارَضَهُ إِخْتِيَارٌ صَحِيحٌ وَجَبَ
تَرْجِيحُ الصَّحِيحِ عَلَى الْفَاسِدِ إِنْ
أَمَكْنَ وَالْإِيتِي تَسْوِبًا إِلَى الْإِخْتِيَارِ
الْفَاسِدِ فِي الْأَقْوَالِ لَا يَصْلِحُ آلَةٌ
لِغَيْرِهِ لِأَنَّ الْكَلِمَ بِلِسَانِ الْغَيْرِ
لَا يَصِحُّ فَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ
يُمَا لَا يَنْفَسِيخُ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الرِّضَاءِ
لَمْ يَبْطُلْ بِالْكُرْهِ كَالْطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ
وَأِنْ كَانَ يَحْتَمِلُهُ وَيَتَوَقَّفُ عَلَى الرِّضَاءِ
كَالْبَيْعِ وَنَحْوِهِ يَقْتَصَرُ عَلَى الْمُبَاشَرِ

وَالْإِخْتِيَارُ

شِرًّا لِأَنَّهُ يَفْسِدُ لِعَدَمِ الرِّضَاءِ وَلَا
يَصِحُّ الْإِقَارِ بِكُلِّهَا لِأَنَّ صِحَّتَهَا
تُعْتَمَدُ عَلَى الْمَخْبَرِ بِهِ وَقَدْ قَاسَتْ
دَلَالَةُ عَدْوِيهِ **وَالْأَفْعَالُ** قِسْمَانِ
أَحَدُهُمَا كَالْأَقْوَالِ فَلَا يَصْلِحُ فِيهِ آلَةٌ
لِغَيْرِهِ كَالْأَكْلِ وَالْوُطْئِ فَيَقْتَصِرُ الْفَعْلُ
عَلَى الْمَكْرِهِ لِأَنَّ الْأَكْلَ بِفَمِ غَيْرِهِ لَا
يَتَصَوَّرُ وَالشَّيْءُ مَا يَصْلِحُ أَنْ يَكُونَ
فِيهِ آلَةٌ لِغَيْرِهِ كَاتِلَافِ النَّفْسِ وَالْمَالِ
فَيَجِبُ الْقِصَاصُ عَلَى الْمَكْرِهِ دُونَ
الْمَكْرِهِ وَكَذَا الدِّيَّةُ يَجِبُ عَلَى عَاقِلَةٍ
الْمَكْرِهِ **وَالْحَرَمَاتُ** أَنْوَاعُ حُرْمَةٍ
لَا تَتَكَلَّفُ وَلَا يَدْخُلُهَا رُخْصَةٌ
كَالزَّانَا بِالْمَرْأَةِ وَقَتْلِ الْمُسْلِمِ وَحُرْمَةُ
يَحْمِلُ السَّقُوطَ أَصْلًا كَحُرْمَةِ الْحَرَمِ

وَالْيَتِيمَ وَالْحُرْمَةَ لَا يَحْتَمِلُ السَّقُوطَ
لَكِنَّهَا الرُّخْصَةُ كَأَجْرٍ بِكَلِمَةِ الْكَفْرِ
وَالْحُرْمَةَ يَحْتَمِلُ السَّقُوطَ لَكِنَّهَا
يَحْتَمِلُ لَمْ تَسْقُطْ بِعُذْرِ الْكُفْرِ وَ
أَحْتَمَلْتُ الرُّخْصَةَ أَيْضًا كَتَأْوِيلِ
مَا لِغَيْرٍ وَلِهَذَا إِذَا صَبَرَ فِي
هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ حَتَّى قُتِلَ صَارَ
شَهِيدًا اللَّهُ أَعْلَمُ تَسْمَى
مَنْ مَنَّا فِي أَصُولِ الشَّعْرِ عَلَى
يَدَي عَبْدٍ الضَّعِيفِ فَضَّلَ اللَّهُ
بَنَ مُصْطَفَى بْنِ حُسَيْنٍ سِتٍّ وَ
مِائَةً وَ أَلْفَ سَنَةٍ
فِي بَلَدِ مِصْرَ فِي مَدَارِ سَةِ سَلَمَانَ
يَا شَافِي أَوَّلِ شَهْرِ رَجَبِ الْمُبَارَكِ
مَوْلُودَهُ وَأَصْلَ وَطَنِهِ رُبْرَه ٥٥



حاجه و مالک زعفرانی صاحب کتب

قائم

